جامعة أحمد دراية أدرار
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة بعنوان:

إجراءات تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية

(دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA وكالة ادرار250)

تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب(ة):
- بادي جمعة

إشـــراف الدكتورة
بن وسعد زينة

لجنة المناقـــشة

أ/د بن عبد الفتاح دحمان	أستاذ التعليم العالي	رئيـــسا
د/ بن سويسي حمزة	أستاذ محاضر	مناقشـــا
د/ بن وسعد زينة	أستاذ محاضر	مشرفـــا(ة)

الموسم الجامعي : 2018-2019م

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وتوفيقي ،إلى مثلي الأعلى أمي الغالية حفضها الله.

إلى من أنار لي الدرب وسهل لي سبل العلم والمعرفة منذ صغري أبي الغالي أطال الله في عمره.

إلى من هو سندي ورفيق دربي زوجي الغالي

إلى ملاكي الصغير ابني حبيبي صفوان عبد الرحمان

إلى من لاتحلو الحياة إلا بهن أخواتي تقوى وعفاف .

إلى من هم نعمة من عند الرب أخوتي عبد الباسط ،ميلود،مروان ،علي ،مهند

إلى زوجات أخوتي سيهام وفاطمة الزهراء

إلى الكتاكيت الصغار جواد وإياد

إلى عائلة الثانية وعلى رأسهم أبي وأمي التي لا يمر يوم إلا وكان دعاؤها ملازما لي

إلى كل من عائلة بادي ، يعيش، ناصري

الشكـــــر

الحمد لله نحمده ونشكره ونستعين به الذي يسر لنا أمرنا وهون علينا المصاعب،فالحمد لله حمدا يليق بكماله وثناء يليق بعظمته وأصلي أسلم على خير خلقه محمد عليه أفضل الصلاة والسلام .

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذة المشرفة بن وسعد زينة جزاها الله خيرا على ما قدمته من تعليمات وتوجيهات ساهمت في إثراء الموضوع ،والى كل من لم يبخل بالنصح والتوجيه ولو بكلمة طيبة ،كما أتقدم بالشكر لكل الأساتذة وأعوان مكتبة العلوم الاقتصادية ولكل الذين أنارو لنا عقولنا بالعلم و المعرفة.

الملخص:

تندرج الدراسة في إطار الاهتمام بالدراسات المالية وبالخصوص عملية التمويل البنكي باعتبارها أساس قيام المشاريع الاستثمارية والتي بدورها تساهم في تحسين معدلات النمو ومؤشرات التنمية.وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي والاعتماد على المقابلة الشخصية مع رئيسة مصلحة القروض للوصول إلى حل نهائي للمشكل الرئيسي المطروح، حيث تهدف الدراسة إلى توضيح إجراءات وآليات التي تتبعها البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية من أجل اتخاذ قرار الائتمان السليم.

الكلمات المفتاحية: تمويل بنكي ،مشاريع استثمارية.

Résumé

L’étude fait partie de l’intérêt porté aux études financières et en particulier au processus de financement bancaire en tant que base des projets d’investissement, qui contribuent à améliorer les taux de croissance et les indicateurs de développement. L’approche descriptive analytique et le recours à un entretien personnel avec le responsable du département des prêts pour trouver une solution définitive au problème principal, Étude visant à clarifier les procédures et les mécanismes suivis par les banques commerciales pour financer des projets d’investissement afin de prendre une décision de crédit éclairée.

Mots-clés: financement bancaire, projets d'investissement.

قائمة المحتويات والجداول

قائمة المحتويات

العنـــــــــــــوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة الاختصارات والرموز	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية	**04**
تمهيد	**05**
المبحث الأول: أساسيات حول التمويل البنكي والمشاريع الاستثمارية	**06**
المبحث الثاني: الأبحاث والدراسات السابقة	**17**
خلاصة الفصل الأول	**21**
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	**22**
تمهيد	**23**
المبحث الأول: نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار 250	**24**
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	**28**
خلاصة الفصل الثاني	**48**
الخاتمة	**50**
قائمة المراجع	**53**
قائمة الملاحق	**56**
الفهرس	**67**

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنـــــــــــــوان	الصفحة
(II– 1)	عدد المشاريع الممولة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار 2018	29
(II–2)	الميزانية المحاسبية للمؤسسة ش.م لسنة 2012	38
(II– 3)	الميزانية المحاسبية للمؤسسة ش.م لسنة 2013	40
(II– 4)	الميزانية المحاسبية للمؤسسة ش.م لسنة 2014	42
(II– 5)	الميزانية المحاسبية التقديرية للسنوات خمس (2015–2016–2017–2018–2019)	43
(II– 6)	حساب مؤشرات التوازن FR, BFR, TR	45
(II– 7)	حساب قدرة التمويل الذاتي CAF	46

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنـــــــــــــوان	الصفحة
(I– 1)	دورة حياة المشروع	14
(II– 2)	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة أدرار250	25
(II– 3)	نسب تمويل المشاريع الاستثمارية في كل قطاع لسنة 2018	30

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنـــــــــــــوان	الصفحة
1	الميزانية المحاسبية للمؤسسة ش.م 2012 (أصول)	56
2	الميزانية المحاسبية للمؤسسة ش.م 2012 (خصوم)	57
3	الميزانية المحاسبية للمؤسسة ش.م 2013 (أصول)	58
4	الميزانية المحاسبية للمؤسسة ش.م 2013 (خصوم)	59
5	الميزانية المحاسبية للمؤسسة ش.م 2014 (أصول)	60
6	الميزانية المحاسبية للمؤسسة ش.م 2014 (خصوم)	61
7	الميزانية المحاسبية التقديرية للسنوات الخمسة (2015–2016–2017–2018–2019) (أصول)	62
8	الميزانية المحاسبية التقديرية للسنوات الخمسة (2015–2016–2017–2018–2019) (خصوم)	63
9	رسالة استحقاق ودفع	64

10	سند لأمر	**65**

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	العنـــــــــــــوان	الصفحة
BNA	البنك الوطني الجزائري	**24**
250	وكالة أدرار	**24**
FR	رأس مال العامل	**38**
BFR	احتياج رأس مال العامل	**38**
TR	الخزينة الصافية	**38**
CAF	قدرة التمويل الذاتي	**38**
VAN	القيمة الحالية الصافية	**46**

مقدمـــــــــــــة

شهدت البيئة الاقتصادية في الآونة الأخيرة العديد من المتغيرات السريعة والمتلاحقة من أهمها تحرير تجارة الخدمات والتقدم التكنولوجي وزيادة ونمو المشاريع الاستثمارية التي تستوجب تحقيق أقصى عائد ممكن وكفاءة إنتاجية مثلى، ونظرا لتنوع الاحتياجات التمويلية للمشاريع أصبح المستثمر يبحث عن مصادر تمويلية لإشباع تلك الاحتياجات.

يعتبر الائتمان والقروض المصرفية من أهم المصادر لتمويل المشروعات ويعزى للبنوك التجارية الدور الرئيسي في عملية التمويل من خلال الدور الذي تلعبه فهي تعتبر كوسيط مالي حيث تتمثل وظيفتها في تعبئة مدخرات الأفراد والمؤسسات التي لديها فوائض مالية وإعادة توجيهها إلى من يحتاجها من مختلف القطاعات.

إن توجيهات التمويل من المهام التقليدية للبنوك التجارية فهي تقوم بالتمويل حسب الحاجة فان كانت موجهة للاستهلاك فهي استهلاكية وان كانت الغاية منها الإنفاق فهي حكومية أما إذا كانت موجهة للإنتاج فهي استثمارية، فالبنوك التجارية تعطي أهمية كبيرة لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تساهم بشكل كبير في الرفع من مؤشرات التنمية الاقتصادية.

1. الإشكالية:

على ضوء ما تقدم تم طرح إشكالية البحث من خلال التساؤل الرئيسي الأتي:

ماهي الإجراءات التي تتبعها البنوك التجارية لتمويل المشاريع الاستثمارية ؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية، ارتأينا أن نعالجها من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

2. الأسئلة الفرعية:

- ماهي مراحل تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية ؟
- ماهي مختلف الدراسات التي يعتمد عليها البنك لتمويل المشاريع الاستثمارية ؟

3. الفرضيات:

بناءا على الأسئلة الفرعية السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تتمثل مراحل تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية في حصول العميل على الموافقة المبدئية إلى أن يصل إلى مرحلة الحصول على التمويل.
- يعتمد البنك على مفهوم دراسة الجدوى المالية والدراسة الاقتصادية عند تمويل المشاريع الاستثمارية.

4. مبررات اختيار الموضوع:

يمكن تقسيم مبررات اختيار موضوع بحثنا إلى:

✓ **أسباب موضوعية:**

- القيمة العلمية التي يحظى بها موضوع تمويل المشاريع الاستثمارية خاصة الجانب المالي منها.
- معرفة مدى اهتمام البنوك التجارية بمجال تمويل المشاريع الاستثمارية .
- توافق الموضوع مع التخصص الذي ندرس فيه.

✓ **أسباب شخصية:**

- التفكير في إنشاء مشروع استثماري مستقبلا.
- الميول الشخصي للمواضيع الخاصة بالبنوك التجارية.

5. أهداف البحث:

من خلال هذا البحث نصبو إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أهم الأساليب الحديثة الموجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية .
- التعرف على مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية .
- الربط بين الجانب النظري والتطبيقي في ما يخص دراسة المشاريع الاستثمارية .
- التعرف على كيفية تقييم المشروع الاستثماري من اجل تمويله.

6. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

_ كون المشاريع الاستثمارية عصب البيئة الاقتصادية.

_ أهمية المشاريع الاستثمارية والدور الذي تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة وتوفير مناصب شغل لعدد كبير من المواطنين من جهة أخرى.

_ التعرف على الإسهامات والبرامج الداعمة والإجراءات المقدمة من طرف الدولة وأساليب وصيغ التمويل التي تعمل على دعم المشاريع الاستثمارية.

7. حدود الدراسة :

بالنسبة للحدود المكانية تمت الدراسة في البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار(250)، أما حدود زمنية فكانت من مارس 2019 الى افريل2019 .

8. منهج البحث:

للإجابة على الإشكالية ومحاولة اختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري لأنه يهدف إلى دراسة ظاهرة لها خصائص وأبعاد في إطار معين، وبالتالي الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم.

أما في الجانب التطبيقي تم إتباع منهج دراسة حالة وذلك للتوصل إلى نتائج للإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات.

9. الأدوات المستخدمة في الدراسة:

في سبيل اتمام هذا البحث وفي شقه النظري استندنا الى العمل المكتبي وذلك من خلال مراجعة مختلف الكتب والمجلات والمقالات العلمية ومذكرات الماستر والماجستير والدكتوراه ووثائق مقدمة من طرف البنك، اما في شقه المتعلق بالجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على بعض الادوات المستخدمة في جمع البيانات على غرار المقابلة الشخصية وكذا تقنيات التحليل المالي لدراسة المشاريع وملائمتها لعملية اتخاذ القرار.

10.صعوبات البحث:

لانجاز هذا البحث اعترضتنا مجموعة من الصعوبات تمثلت فيما يلي:

- ✓ صعوبة إيجاد مؤسسة لإجراء الدراسة التطبيقية.
- ✓ عدم التأقلم مع منهجية IMRAD في إعداد المذكرة.
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات وذلك لتكتم الغير مبرر من طرف الموظفين في البنك.
- ✓ عدم وجود علاقة تواصل بين الجامعة والمؤسسات المصرفية.

12.هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول، وكان تحت عنوان **"الأدبيات النظرية حول التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية"**، وتضمن هذا الفصل مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول منه إلى أساسيات حول التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية، أما المبحث الثاني فتعلق بالدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية من حيث أوجه الشبه وأوجه الاختلاف.

الفصل الثاني، وكان تحت عنوان **"الدراسة التطبيقية "**، وتضمن هذا الفصل مبحثين حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار (250)،أما في المبحث الثاني تم القيام بالدراسة الميدانية المتعلقة بتمويل مشروع استثماري.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية حول التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية

تمهيد:

تعتبر المشاريع الاستثمارية عنصرا حيويا وفعال في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية لأي بلد، حيث أن أي زيادة في المشاريع الاستثمارية سوف تؤذي إلى تراجع معدلات البطالة وزيادة الناتج القومي.
وهنا يأتي دور البنوك بالإسهام المباشر في توفير الاحتياجات اللازمة لمختلف المشاريع الاستثمارية والعمل على تطويرها، وسوف نعرض في هذا الفصل بعض الأدبيات النظرية والتطبيقية المرتبطة بموضوع التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية في مبحثين.

حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفاهيم أساسية حول التمويل البنكي والمشاريع الاستثمارية، أما المبحث الثاني فتعلق بالدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية من حيث أوجه التشابه وأوجه الاختلاف.

المبحث الأول:أساسيات حول التمويل البنكي والمشاريع الاستثمارية

للقيام بعملية تمويل المشاريع الاستثمارية لابد من مراعاة الأسس التي يقوم عليها كلا من التمويل البنكي والمشاريع الاستثمارية، وفي هذا المبحث سوف نعرض مفهوم التمويل البنكي وأهميته وأنواعه ومحدداته، والى ماهية المشاريع الاستثمارية وأهدافها وأنواعها، وأيضا مراحل المشروع الاستثماري وأخيرا العلاقة بين التمويل البنكي والمشاريع الاستثمارية.

المطلب الأول: التمويل البنكي

سنتناول في هذا المقام مفهوم التمويل بصفة عامة، والتمويل البنكي بصفة خاصة وأهميته وأنواعه ومحدداته وأسسه.

الفرع الأول: تعريف التمويل البنكي

للوصول إلى تعريف التمويل البنكي نعرف أولا التمويل بصفة عامة:

التمويل: هو مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة وتمويل استثمارات المؤسسة وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المفترضة والأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة.[1]

أما التمويل البنكي هو:

1_ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز البنكي، أو هو مختلف القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية إلى المؤسسات التي تكون في حاجة إليه إما لخلق مؤسسات جديدة أو لتوسيع استثماراتها أو لحل أزمة سيولة آنية تمر بها.[2]

2_ عملية التمويل البنكي هي قيام البنوك بتوفير احتياطات الأفراد والمؤسسات والحكومات من الموارد المالية التي من شأنها أن تعمل على توفير المقومات الأساسية لبناء المشروعات الاقتصادية الاستثمارية ودعمها وتنميتها، وذلك بما يتلاءم وأهداف النظام الاقتصادي و الخطة الاقتصادية للدولة في توفير متطلبات النهوض بواقع الاقتصاد بجميع قطاعات في كل البلدان النامية والمتقدمة عن طريق القروض أو مايسمى بالائتمان.[3]

---

[1] الياس عقال، **تمويل المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**، رسالة ماجستير،جامعة بسكرة، الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2008، ص:37.

[2] رابح خوني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**،أتراك للطباعة والنشر،مصر،2008، ص: 100.

[3] خديجة مراحي، **واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR أم البواقي ووكالة سوق عمان 313** ، رسالة ماستر، جامعة أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2017/2016 ، ص:33.

الفرع الثاني: أنواع التمويل البنكي يمكن تقسيم التمويل البنكي الذي تمنحه البنوك التجارية العاملة في الاقتصاد إلى عدة أنواع وذلك وفق المعايير التالية:

1_التمويل البنكي بحسب الغرض منه:

ويمكن تقسيم التمويل البنكي في إطار الائتمان الذي تمنحه البنوك تبعا للغرض منه إلى:

1_1 التمويل البنكي الاستثماري:

وهو عبارة عن مجموعة الأموال التي تمنحها البنوك العاملة في إطار الاقتصاد الوطني للمؤسسات الاستثمارية بغية استثمارها في شراء الأصول الرأسمالية الثابتة والتي تؤذي في مجموعتها إلى زيادة الأموال المستثمرة وتهيئة المؤسسات للحصول على فرص ربح أكبر.[1]

1_2 التمويل البنكي الاستغلالي:

ويقصد بنشاطات الاستغلال العمليات التي تقوم بها المؤسسات في المدى القصير أي اقتناء مواد أولية ,دفع أجور، تأمين، وتمويلها يكون بمنح قروض قصيرة عادة أقل من سنة وقد تصل إلى سنتين وتقوم به أساسا البنوك لتمويل التكاليف المرتبطة بعملية الإنتاج العادية ومتطلبات السوق وتستحق بعد تصريف المنتجات وتحقيق عوائد من المبيعات.

ويمثل تمويل نشاطات الاستغلال أهم مجال التمويل البنكي خاصة التجارية لطبيعتها.

وهناك عدة طرق تتبعها البنوك لتمويل هذه الأنشطة وفقا لطبيعة النشاط إن كان تجاري، صناعي، زراعي أو خدماتي أو الوضعية المالية للمؤسسة في حالة عدم التصريف و استمرار عملية الإنتاج لا يمكن الوفاء، و تطلب المؤسسة تحديد الفترة أو ما يطلق "خط القرض" ويمكن قبوله من طرف البنك أو رفضه حسب ملف القرض.[2]

1_3 التمويل البنكي الاستهلاكي:

وهو أول ما عرف من أنواع التمويل البنكي ويستخدم في الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، وأهم أنواعه الائتمان الذي يحصل عليه الأفراد غالبا من أجل تمويل احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات حيث غالبا ما يتحدد هذا الائتمان بشكل البيع بالتقسيط.[3]

---

[1] – زبير عياش، **مرجع سابق** , ص: 45.

[2] – عمران نادية، **دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2015/2014، ص: 18.

[3] – احمد زهير شامية، **اقتصاديات النقود والمصارف**، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب سورية ، 2000، ص: 235.

2 _التمويل البنكي بحسب مدته:

يمكن تقسيم التمويل البنكي بموجب هذا المعيار إلى:[1]

2_1 التمويل البنكي قصير الأجل:

ويقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع الأجور وشراء المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات الدورة الإنتاجية.

2_2 التمويل البنكي المتوسط:

ويستعمل هذا التمويل البنكي في تمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته ما بين سنة وخمس سنوات.

2_3 التمويل البنكي طويل الأجل:

وينشأ هذا التمويل من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات مرودية على المدى الطويل وتوجه أيضا إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.

ويعتبر التمويل البنكي طويل الأجل من أهم العناصر الأساسية في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية، لذلك تعتبر عملية الوقاية من مخاطر هذا النوع من التمويل من أهم الإجراءات الاحترازية التي يتوجب على البنك أخذها بعين الاعتبار عند تقديم هذا النوع من التمويل.[2]

3_التمويل البنكي الخاص:

وينقسم التمويل على حسب هذا المعيار إلى:

3_1 التمويل البنكي الخاص:

ويمنح هذا التمويل للأشخاص القانون الخاص، الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص الحصول على هذا التمويل على الملاءة المالية (الحالية والمستقبلية) التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى البنوك.[3]

3_2 التمويل البنكي العام

هو التمويل الذي يمنح لأشخاص القانون العام (الدولة، الهيئات، المؤسسات العامة والمصالح الحكومية) وتعتمد قدرة أشخاص القانون العام في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة ومركز الدولة المالي وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية.[4]

---

[1] – معراج هواري، حاج سعيد عمر، **التمويل التأجيري للمفاهيم والأسس**، الطبعة الأولى، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص: 17.

[2] – زبير عياش، **مرجع سابق**، ص، 46.

[3] – حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سابق**، ص: 96 .

[4] – مريم العمري، **مفاضلة المؤسسات بين التمويل المصرفي وعن طريق قرض الإيجار (المعايير والمبررات)**، رسالة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013/2012، ص:44.

4_التمويل البنكي بحسب الضمان:

وتندرج تحت هذا المعيار نوعين من التمويل وهما:

4_1 تمويل بنكي بضمان:

يقدم البنك التمويل بشرط أن يقدم العميل الضمان قبل منح هذا التمويل وعادة تكون في المشروعات الحديثة أو الغير معروفة أو المحتملة بأعباء مالية كبيرة تجد صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة لسد احتياجاتها بدون ضمانات وينقسم هذا النوع بدوره إلى:[1]

_**تمويل بنكي بضمان شخصي:** والذي يقدمه البنك للعميل دون أن يقدم هذا الأخير أي ضمانات عينية بل يكتفي البنك هنا بالوعد الذي يقطعه العميل على نفسه بتسديد الدين، أي الثقة بالتعامل واستمرار التعامل هما الضمان الأساسي في مثل هذا النوع من الائتمان، كما يمكن أن يتمثل الضمان الشخصي في الكفالة والتي تتمثل في تعد شخص أو أشخاص آخرين بسداد أصل الدين والفوائد في مكان العميل إذا عجز هذا الأخير عن ذلك.

_**تمويل بنكي بضمان عيني:** وهو ائتمان يحصل عليه العميل بعد تقديمه أموالا عينية ثابتة أو متداولة ضمانا لتسديد هذا الائتمان، حيث يكون القرض بضمان عقارات، بضائع، أوراق مالية...الخ.

4_2 تمويل بنكي بدون ضمان:

وهو أشبه ما يكون بالتمويل البنكي على أساس الضمان الشخصي. ولكنه يكتفي فيه بوعد المقترض بالدفع وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار عدة معايير، منها حالة العملاء الذين يقترضون من البنك بصفة منتظمة، والمركز الائتماني للعميل ومقدرته على الوفاء في الوقت المحدد.

5_ التمويل البنكي المباشر والغير مباشر:

وينقسم التمويل البنكي حسب هذا المعيار إلى:

5_1 التمويل البنكي المباشر:

يعتبر هذا النوع من التمويل دعما مباشر للعميل لتمويل حاجاته المختلفة، ويتضمن كلا من الحساب الجاري المدين والقروض النقدية وخصم الأوراق التجارية.

5_2 التمويل البنكي غير المباشر:

يقدم هذا النوع من التمويل من خلال ضمان البنك المتعامل لتنفيذ الالتزامات المادية عليه والذي يتمثل بعدم تقديم مبلغ مالي مباشر للتعامل وإنما التيسير له في تنفيذ أعماله ، ويتضمن كلا من الاعتمادات المستندية والأوراق المقبولة المكفولة وخطابات الضمان وكذلك البطاقات الائتمانية...الخ.

[1] – زبير عياش، **مرجع سابق**، ص ص: 47 ، 48.

الفرع الثالث: محددات وأسس التمويل البنكي

يلاحظ أنه عند اختيار البنك لطريقة استثمار أموال المودعين فانه لا بد أن يوازن بين عدة عوامل وأخذها بعين الاعتبار نذكر منها:[1]

1_ الربحية:

يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى مصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك، ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك.

2_الأمان(الضمان):

من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون ولما كانت البنوك التجارية تعتمد على حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات، فان البنوك التجارية لا بد أن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي يتعرض لها نتيجة عملية التمويل .

3_السيولة:

تعتمد البنوك التجارية اعتمادا كبيرا على مصادر الأموال (قصيرة الأجل) التي يقدمها المودعون كما أن جزءا كبيرا من هذه الإيداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب، أو بعد فترة قد تكون قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين في سحب هذه الأموال، معنى ذلك أن البنك قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل سيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون (قصيرة الأجل) ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله بصورة مبالغ نقدية سائلة حيث أنه إذا فعل ذلك فانه لن يتمكن من تحقيق أرباح وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسارة.

4_ قرارات البنك المركزي:

يخضع البنك التجاري في منح الائتمان لما يصدره البنك المركزي (كونه المسئول عن وضع ومراقبة وتنفيذ السياسة النقدية) من قرارات مثل تلك المتعلقة بحدود الإقراض، وكذلك نسبتي السيولة والاحتياطي النقدي الواجب الاحتفاظ بهما وغيرها من القرارات.

[1] – محمد عبد الفتاح الصريفي، **إدارة البنوك** ، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص: 23.

5_ السياسة الائتمانية للبنك وطبيعة الودائع:

يخضع البنك فيما يمنحه من تمويل للسياسة الائتمانية التي تضعها إدارته والتي تتمثل في المبادئ المنظمة لأسلوب منح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات وأنواعها وآجالها الزمنية وشروطها.[1]

المطلب الثاني: المشاريع الاستثمارية

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى كلا من مفهوم المشاريع الاستثمارية وأهدافها وأنواعها، والمراحل التي يمر بها المشروع الاستثماري.

الفرع الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية

للوصول إلى تعريف المشروع الاستثماري لابد من تعريف المشروع والاستثمار بصفة عامة.

احيث عرفت جمعية إدارة المشاريع البريطانية المشروع بأنه: مجموعة من الأنشطة المترابطة غير الروتينية، لها بدايات ونهايات زمنية محددة يتم تنفيذها من قبل شخص أو منظمة لتحقيق أهداف محددة، في إطار معايير الكلفة والزمن والجودة المخطط لها.[2]

أما الاستثمار فهو استخدام الدخل وتحويله إلى سلع تجهيزية.[3]

تعريف المشروع الاستثماري: هناك عدة تعاريف للمشروع الاستثماري منها مايلي:

1 – هو اقتراح بتخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر ليستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة، أو إعادة

تأهيل طاقة إنتاجية قائمة أو توسيعها بهدف الحصول على منفعة صافية من تشغيلها في المستقبل عبر فترة زمنية طويلة نسبيا.[4]

2_ هو إتلاف عناصر اقتصادية واجتماعية وبيئية لبناء كيان اقتصادي يستطيع القيام بإجراء عمليات تحويل معينة بمجموعة من الموارد الاقتصادية إلى أشكال ملائمة لاحتياجات أطراف ذات مصالح في المشروع.[5]

3_ حسب تعريف البنك الدولي: هو حزمة متميزة من أنشطة الاستثمار و إجراءات السياسات والإجراءات المؤسسية والإجراءات الأخرى تستهدف جميعها تحقيق هدف تنموي معين خلال فترة زمنية محددة.[6]

---

[1] – زبير عياش، **مرجع سابق**، ص 50

[2] – احمد يوسف دودين، **إدارة المشاريع**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 21

[3] -Abdallah boughaba, Analyse et évaluation de projets ، Berti Edition, Imprimé en France, Paris 1999, P :7.

[4] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع المشروعات BOT**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2005، ص: 5،6.

[5] –بهاء الدين أمين ، **دراسات الجدوى الاقتصادية** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان، 2013، ص: 11.

[6] –محمد إبراهيم عبد الرحيم، دراسات **الجدوى الاقتصادية وتقييم أصول المشروعات**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص:10.

الفرع الثاني: أهداف وأنواع المشاريع الاستثمارية

1_الأهداف: تكمن الأهداف الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية فيما يلي:

- ✓ تعظيم الربح
- ✓ زيادة الإنتاج السلعي والخدمي
- ✓ زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عوامل الإنتاج (العمالة،المال،الأرض،الإدارة)
- ✓ رفع القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية الوطنية (وخاصة تلك التي لم تمتد إليها أيدي الاستخدام)
- ✓ زيادة قدرة المشروعات على الاستخدام الأكفأ والأعلى لعوامل الإنتاج (من المواد الخام و الطاقة المحركة، و القضاء على كافة صور الركود، والعدم والهذر، والضائع والفاقد في العمليات الإنتاجية)
- ✓ زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات (لعرضها لإشباع حاجة السوق المحلي, وللحد من الواردات).
- ✓ تعميق التصنيع المحلي للخامات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محليا لزيادة قيمتها المضافة.
- ✓ تحقيق قدر مناسب من علاقات التشابك و الترابط و الاعتمادية المتبادلة .
- ✓ تقوية بنيان الإنتاج الوطني (بالشكل الذي يعمل على تصحيح الاختلالات الحقيقية القائمة فيه,ويعيد توزيع نسب مساهمات ومشاركات القطاعات الإنتاجية المختلفة تعظيما للعائد الاقتصادي).
- ✓ توفيرا ما تحتاجه الصناعات وأوجه النشاط الاقتصادي الحالي (من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات الخاصة بها).[1]

2_ أنواع المشاريع الاستثمارية: يمكن تقسيم المشاريع الاستثمارية إلى نوعين هما من حيث الملكية ومن حيث النشاط الاقتصادي.

2_1_من حيث الملكية تنقسم المشروعات الاستثمارية إلى ثلاثة أنواع هي:

2_1_1_مشروعات خاصة: أي يمتلكها القطاع الخاص أو أفراد من المجتمع وبالتالي تعود الخسارة أو الأرباح على مالكيها من الأفراد.

2_1_2_المشروعات العامة: أي المشروعات التي تعود ملكيتها إلى الدولة وبالتالي يعود النفع منها على جميع أفراد المجتمع، إذا تمخض عنها نفع، ويتحمل جميع أفراد المجتمع الخسارة إذا ما منيت هذه المشروعات العامة بالخسارة.

[1] –محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات**، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص: 20 –23.

2_1_3_مشروعات مختلطة: أي تعود ملكيتها للدولة والأفراد على أساس المشاركة، وتأتي أهمية هذا التقسيم في دراسة المشروعات نظرا لأن المشروعات الفردية والتي تعود ملكيتها للأفراد، يكون هدفها الأول تحقيق الأرباح أو العائد المالي لاستثماراتهم.

2_2_من حيث النشاط الاقتصادي تنقسم المشروعات الاستثمارية إلى ثلاثة أنواع:

2_2_1 مشروعات القطاع الأولي:

تشمل المشروعات في هذه القطاع مشروعات استغلال الأراضي الزراعية أو استصلاح الأراضي أو استخراج المعادن والثروات الطبيعية أو استغلال مساقط المياه أو إنشاء قنوات الري وبناء السدود.

2_2_2_ مشروعات القطاع الصناعي:

تشمل مشروعات القطاع الصناعي ومختلف المشاريع المنتجة للسلع مثل المشروعات الصناعية الخفيفة كمشروعات صناعة الصابون، والصناعات الجلدية والغذائية، و مشروعات الصناعة الثقيلة مثل الحديد والصلب، و العربات و الطائرات....الخ.

2_2_3_مشروعات قطاع الخدمات:

ويشمل هذا القسم مشروعات خدمات السياحة، ومشروعات الطرق أو وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية والمطارات والموانئ، ومشروعات التعليم والصحة والطاقة وتوليد الكهرباء وتوزيعها، ومشروعات توفير المياه للمدن

ومشروعات الصرف الصحي، كما يشمل هذا القسم بالطبع المشروعات التجارية.[1]

الفرع الثالث: مراحل المشروع الاستثماري

يمر المشروع الاستثماري بخمسة مراحل وهي كالتالي:

1.مرحلة إدراك فكرة المشروع: Conceptuel phase

وتتضمن هذه المرحلة، دراسة الحاجة إلى المشروع، ودراسة جدوى مبدئية للمشروع تتضمن الدراسة الفنية والمالية، وكذلك الإجابة المبدئية على عدد من الأسئلة مثل:

كم سيكلف المشروع ؟ ومتى سيبدأ ؟ وماذا سيحقق المشروع ؟

2.مرحلة تعريف المشروع:

وتتضمن هذه المرحلة، تحديد الموارد اللازمة، و وضع الخطط التفصيلية اللازمة لتنفيذ المشروع، و وضع الموازنات والجداول الزمنية للمشروع، ووضع الاستراتيجيات وتحديد الإجراءات اللازمة للقيام بالنشاطات المختلفة.

[1] محمود حسين الوادي وآخرون، **دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2010، ص ص 26-31.

3.مرحلة التنفيذ/الإنتاج:

وتتضمن هذه المرحلة، الرقابة على تنفيذ المشروع ورفع التقارير حسب الحاجة (يوميا، أسبوعيا، شهريا) كما تم تنفيذه، وكذلك مقارنة ما تم تنفيذه مع ما تم التخطيط له، وتقييم مدى الانحرافات، وكذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

4.مرحلة تشغيل المشروع:

وتتضمن هذه المرحلة، تقديم الخدمة و المنتج الذي يهدف المشروع إلى تقديمهما، وتكاملهما مع المنتجات و الخدمات التي تقدمها المشاريع الأخرى،و تقييم مدى تحقيق المشروع للأهداف الموضوعية.

5.مرحلة نهاية المشروع:

وتتضمن هذه المرحلة تصفية وإنهاء المشروع، وتحويل موارد المشروع إلى مشاريع أخرى، و الاستفادة من الدروس الخاصة بهذا المشروع.[1]

والشكل التالي يوضح دورة حياة المشروع :

شكل رقم(1-I): دورة حياة المشروع

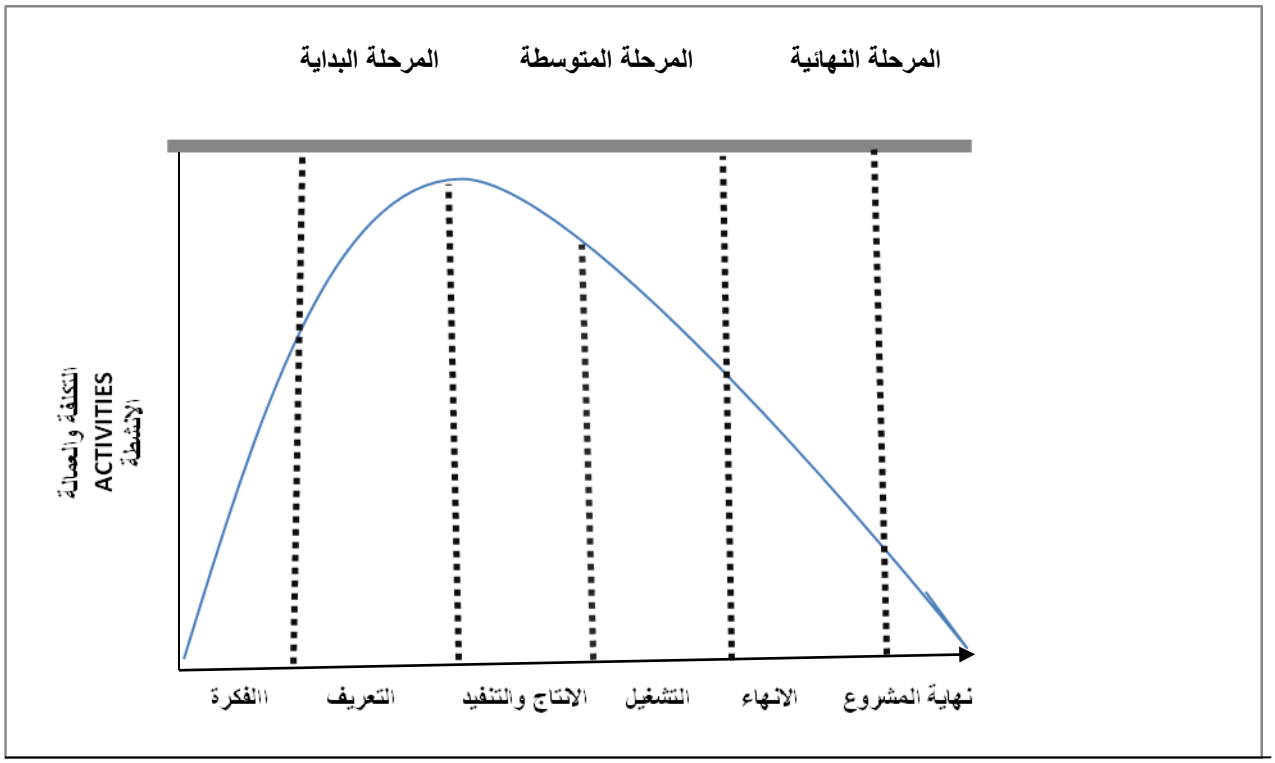

المصدر: احمد يوسف دودين، مرجع سابق، ص34.

[1] –احمد يوسف دودين ، **مرجع سابق** ، ص ص: 32–34.

المطلب الثالث: العلاقة بين المشاريع الاستثمارية والتمويل البنكي

يعتبر قرار البنك بتمويل المشاريع الاستثمارية من أهم القرارات وأخطرها نظرا لارتباط المشروع بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي يصعب التنبؤ بسلوكها أحيانا هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان نجاح هذا المشروع الاستثماري أو فشله له عدة آثار على البنك إما ايجابية أو سلبية وعليه يجب على البنك أن يقوم بدراسة جدوى المشروع الاستثماري من جميع جوانبها (الاقتصادية، الفنية والبيئية...الخ) حتى لا يقع في المخاطر. فتكمن علاقة التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية فيما يلي:

✓ من وجهة نظر البنك فان الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له و من خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.[1]

✓ يعد التمويل البنكي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة.

✓ توفير رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الإنتاجية واستمرارها، ويتعلق ذلك خاصة بالمشاريع الإنتاجية الحديثة ذات الثقل الكمي والنوعي، والتي تعتبر نتاج الثورة العلمية التكنولوجية، ونتيجة حتمية لتطور الحياة الاقتصادية، والتي يترتب عليها من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية مايلي:

✓ تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية .

✓ تخفيف الكبير من حدة البطالة و الفقر وذلك من خلال توفير منافذ لجميع الموارد الاقتصادية بما فيها العنصر البشري المنتج والمبدع.

✓ تحقيق درجة عالية من العدالة الاجتماعية والاقتصادية في التوزيع، وإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين بأسعار يمكن للغالبية دفعها، وذلك بما يتناسب مع الظروف والمتغيرات العالمية وبما يضمن الانخراط في واقع المجتمع العالمي.

✓ تعزيز الأمن القومي لاسيما في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الحالية والمتمثلة بتعدد الأقطاب الاقتصادية والتكتلات الكبيرة وانفتاح السوق وأيضا تفاقم النزاعات التجارية.

✓ تمويل عجز الموازنة العامة ويعتبر مصدرها من المصادر الداخلية والذي تلجأ إليه الدولة عند عدم كفاية إيرادات المصادر التقليدية من ضرائب ورسوم وقروض لتغطية النفقات العامة لهذه الدولة.[2]

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص: 28.

[2] زبير عياش، **تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية أم بواقي**، رسالة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2012/2011 ، ص :43.

فالعلاقة بين التمويل البنكي والمشاريع الاستثمارية تعتبر علاقة تكاملية بحيث يمكن القول أن كلا الطرفين وجد في الآخر ضالته لتحقيق الأهداف التي أنشأ من أجلها وذلك من خلال أن البنوك تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية من خلال ما تقدمه لها من قروض و إعانات لتغطية عجزها وهي المورد الأساسي للمشاريع الاستثمارية. أما من حيث المشاريع الاستثمارية فتعمل على زيادة الأرباح للبنك من خلال ارتفاع عوائد و إيرادات الفوائد المطبقة عليها من طرف البنك.

المبحث الثاني: الأبحاث والدراسات السابقة

هذا المبحث سوف يشتمل كلا من الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع محل الدراسة والمقارنة بين هذا الأخير والأبحاث السابقة من حيث أوجه التشابه والاختلاف.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

- **الدراسة الأولى:** وهي للباحثة" **لوكادير مالحة"**، وكانت تحت عنوان: **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،2012.

تطرقت إلى الإشكالية التالية: إلى أي مدى يساهم البنك في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم لها؟

وهدفت هذه الدراسة إلى:

زيادة قدرة العمل المصرفي وتنمية نشاطه ومواجهة التحديات التي يفرضها الغزو المصرفي، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

على البنوك أن تعمل على تمويل الأفكار والمشروعات الناجحة، تنظيم أيام دولية التي تعد فضاء للتقرب من ممثلي العالم الاقتصادي لتطوير وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يجب منح حوار حاد ومستمر بين الحكومة وقطاع الأعمال والقطاع المالي حول الميكانيزمات الرامية إلى تحديث أدوات الإنتاج ووضع خطة تهدف إلى تحديث أدوات الإنتاج ووضع خطة تهدف إلى ترقية القطاع المصرفي.

- **الدراسة الثانية:** وهي للباحث **"مرام تيسير مصطفى الفرا"** وكانت بعنوان: **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية، (2011-1995)**، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين 2012، وهدفت هده الدراسة إلى:

التعرف بأهمية القطاع المصرفي الفلسطيني ومدى مساهمته في الاقتصاد الفلسطيني وتحديد العوامل المؤثرة على حجم الائتمان المصرفي كأحد أوجه التمويل المصرفي وقياس حجم الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي إلى الاقتصاد الفلسطيني .

وتوصلت إلى إبراز أهمية المنظومة البنكية لاقتصاد الدولة من خلال وظائفها التقليدية في مجال تنمية القطاع الفلاحي وكيفية تأثره بالسياسات البنكية التي طبقت .

• **الدراسة الثالثة:** وهي للباحث **"الزاوي بومدين"**، وكانت بعنوان **"التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)** "، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر.

وهدفت هذه الأطروحة إلى:

دراسة إشكالية كيف يؤثر التمويل البنكي من جهة والدعم الحكومي من جهة ثانية على إنتاج القطاع الفلاحي؟

وللإجابة على الإشكالية تمت الدراسة الميدانية بدراسة المستوى الفلاحي والإنتاج المحقق في 15 ولاية للمنطقة الغربية خلال سبع سنوات (2009-2015)، باستعمال طريقة التحليل بالبيانات المدمجة.

وتوصلت إلى:

- وجود علاقة ايجابية بدرجات متفاوتة بين مختلف أنواع التمويل من جهة والإنتاج الفلاحي من جهة ثانية.
- يمثل التمويل احد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي، حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي .
- لا تقتصر آليات التمويل الفلاحي على التمويل البنكي فقط بل يعتبر الدعم الفلاحي المتبع من طرف الدولة هو الأخر آلية من آليات التمويل لهذا القطاع.

• **الدراسة الرابعة:** وهي للباحث **"محسن عواطف"**، وكانت بعنوان **"إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2008

وهدفت هذه الدراسة إلى:

تبيان الصعوبات المصرفية التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وواقع العلاقة التمويلية بينها وبين البنك وكفاية البنوك كمصدر لتمويل الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإظهار مدى التناسب بين الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنك والخصوصية المالية لهذا النوع من المؤسسات في الجزائر.

وتوصلت إلى:

- إن الجزائر خصت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية فقط بالدعم المالي.
- غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر.
- وجود نظام مصرفي غير مرن لا يتناسب مع الاقتصاد المفتوح الذي يسير نحوه الاقتصاد الجزائري.

- **الدراسة الخامسة:** وهي للباحث "العايب ياسين"، وكانت بعنوان: **"إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه ، تخصص الاقتصاد المالي، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.

وهدفت هده الدراسة إلى:

البحث عن العوامل المحددة للتمويل وعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخول إلى سوق التمويل، وتوصلت إلى أن إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يعود إلى عدم تماثل المعلومات بينها وبين مؤسسات التمويل بالإضافة إلى ضيق مصادر التمويل وضعف تحكمها في التكنولوجيا التي تساعدها على جذب مؤسسات التمويل المتخصصة.

- **الدراسة السادسة:** وهي مداخلة للدكتورة **"مناور حداد"** ، وكانت بعنوان: **"دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (اضاءات من تجربة الجزائر والادرن)"** ، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، أفريل 2006.

حاولت الباحثة إبراز الدور الذي قامت به مصادر التمويل محل البحث في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن و الجزائر، وذلك من خلال فرض أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن و الجزائر هي جزء لا يتجزأ من هيكل الاقتصاد الوطني للدولتين، والقروض التي مولتها المؤسسات الحكومية والمالية والبنوك التجارية ساهمت في تنمية وتطوير مثل هذه المؤسسات في الجزائر و الأردن، وكذلك هذه المؤسسات من جهتها ساهمت بشكل كبير في زيادة وتوفير فرص العمل والتشغيل من خلال زيادة عددها في الدولتين .

ويهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على الاختلافات الواردة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كلتا الدولتين، والتعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن والجزائر واحتياجاتها، وأهم التحديات والمعوقات التي تواجهها، ومصادر تمويلها وتقييم دور هذه المصادر.

- **الدراسة السابعة:** وهي للباحث "محمد فطري هات" بعنوان :

"LES DETERMINANTS D'ACCES AU FINANCEMENT BANCAIRE POUR LES PME LE CAS DE L'AFRIQUE DE L'EST".

رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة كبيك الكندية 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين منطقة شرق افريقية وجنوب الصحراء الكبرى من حيث درجة الوصول إلى التمويل، وتوصلت إلى سهولة الوصول إلى التمويل المصرفي في شرق إفريقيا وذلك لعصرنه العمل وحجم وملكية الشركة والتحقق الدوري لمراجعي الحسابات الخارجية بينما صعوبة الوصول إلى التمويل

المصرفي في جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا وذلك سبب عدم تناسق المعلومات بين الشركات ومؤسسات التمويل والتمييز الجنسي لصاحب الشركة (ذكر أو أنثى).

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

بعد التطرق إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة سوف يتم المقارنة بينها وبين الدراسة الحالية من حيث أوجه التشابه والاختلاف.

1_أوجه التشابه:

- تم التطرق في الدراسات السابقة والدراسة الحالية إلى أهمية التمويل البنكي.
- تهدف معظم الدراسات السابقة ودراستنا الحالية إلى تحسين وتطوير المشاريع الاستثمارية.

2_أوجه الاختلاف:

- اختلفت الدراسات السابقة ودراستنا الحالية في مكان وزمن إجراء الدراسة.
- هناك اختلاف في عينة الدراسة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية حيث اعتمدنا في دراستنا على البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار (250).
- معظم الدراسات السابقة ركزت في موضوعها على تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بينما في دراستنا تم التطرق إلى إجراءات التمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية.
- حسب المعالجة أغلب الدراسات اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي أما في دراستنا اعتمدنا على دراسة حالة أما بالنسبة للمعلومات فقد جمعت عن طريق المقابلة الشخصية.

خلاصة الفصل:

ركز في هذا الفصل على ماهية التمويل البنكي والمشاريع الاستثمارية، إذ تم عرض كلا من مفهومها بالإضافة إلى أنواعها وذلك لما تلعبه من دور كبير في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، وقد تم التطرق إلى العلاقة بين التمويل البنكي والمشاريع الاستثمارية لما لها من ايجابيات تعود على البنك والمشاريع الاستثمارية إذا كانت المتابعة الدقيقة للمشروع .

أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى مجموعة من الدراسات السابقة تشترك في متغيرات موضوع الدراسة والتطرق إلى أوجه الشبه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة، وكل هذا من أجل تسهيل حل إشكالية الدراسة والتي سيتم التطرق إليها من خلال الفصل الثاني والذي سيتم فيه دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار (250).

الفصل الثاني

الدراســـة التـــــطبيقيـة

تمهيد:

عقب الدراسة النظرية التي أجريت في الفصل الأول والتي تم من خلالها التعرف على ماهية التمويل البنكي والمشاريع الاستثمارية والعلاقة بينهما،حيث سيتم في الفصل الثاني إسقاط الجانب النظري على الواقع، وذلك بإجراء الدراسة الميدانية على البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار(250) والتي تعتبر أحدى المؤسسات المالية المتخصصة في مجال تقديم القروض لصالح الأفراد و المؤسسات، وذلك من خلال إبراز أهم الإجراءات المتبعة لمنح التمويل لمشروع استثماري.

المبحث الأول: نظرة عامة حول وكالة البنك الوطني الجزائري (250) بأدرار

قبل التطرق إلى أهم الإجراءات التي يتبعها البنك لمنح التمويل، سوف نقدم لمحة عن البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار (250).

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار (250) BNA

نشأت وكالة أدرار سنة 1983، وهذا بمبادرة من البنك الوطني الجزائري نتيجة زيادة النشاطات الاقتصادية في المنطقة والرغبة في تقريب البنك من العملاء والمستثمرين وذلك لتشجيع الاستثمارات والمساهمة في تنمية المنطقة وتتبع وكالة أدرار للمديرية الجهوية ببشار، بحيث تقوم باستقبال الودائع للحصول على الفوائد بالمقابل كما تقوم بمختلف الأنشطة البنكية من سحب ومنح للقروض بأنواعها وفق شروط موضوعة مسبقا، وفتح الحسابات بكل أنواعها وغيرها من الخدمات البنكية لدى البنوك التجارية، ويبلغ عدد العاملين فيها 22 عاملا.

ويعتبر البنك الوطني الجزائري شركة ذات أسهم، برأسمال قدره 41.6 مليار دينار، أنشأ وفقا للعقد الموثق والمبرم من طرف الأستاذ بن عبد العبيد بتاريخ 1989/10/08 والمسجل بالسجل التجاري بتاريخ 2015/07/15 تحت رقم 00 ب 16/00/4091200 والممثلة بوكالة أدرار الكائن مقرها بساحة الشهداء .

وتقوم الوكالة بمهام مختلفة نذكر منها :

- ✓ تقديم التسهيلات للمستثمرين والتي من شأنها مساعدتهم في تأسيس مشروعاتهم الاستثمارية.
- ✓ يستلم الودائع من الجمهور، ويقوم بالخدمات المهنية للمؤسسات حسب ما ورد في المادة الثانية من القانون الأساسي للبنك.
- ✓ كما تقوم بعمليات الصرف بالعملات الأجنبية وعمليات القرض فتتم في إطار التشريع المعمول به والقوانين التي تنظم عمل البنوك في الجزائر وخاصة قانون النقد و القرض.[1]

المطلب الثاني: أهداف البنك وهيكله التنظيمي

في هذا المقام ستعرض أهداف البنك والتعرف على هيكله التنظيمي وأهم هياكله.

الفرع الأول: أهداف البنك

يسعى البنك الوطني الجزائري لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها :

- ✓ تقديم الخدمات المصرفية بأحسن الطرق وأسرعها سعيا لتحقيق أقصى ربح .
- ✓ تسهيل المعاملات لسرعة أداء العمليات البنكية .

[1] _ من إعداد الطالبة بناءا على وثائق مقدمة من طرف البنك

✓ تقديم القروض الخاصة بالاستثمارات الفعالة في الاقتصاد القومي من خلال خلق مناصب شغل والمساهمة في الاقتصاد الوطني .

✓ إدخال تقنيات ووسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية .

✓ فرض الرقابة عن طريق تقدير الوسائل المادية والتقنية .

ومن بين الاستراتجيات التي يسعى البنك إلى تحقيقها هي العمل على زيادة عدد زبائن الوكالة، وذلك يأتي إلا بتوفير كل الخدمات مع فتح الأبواب وسهولة التواصل والاطلاع مع حسن معاملة الزبائن.[1]

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة أدرار 250 BNA

شكل رقم (1 –II): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة أدرار 250

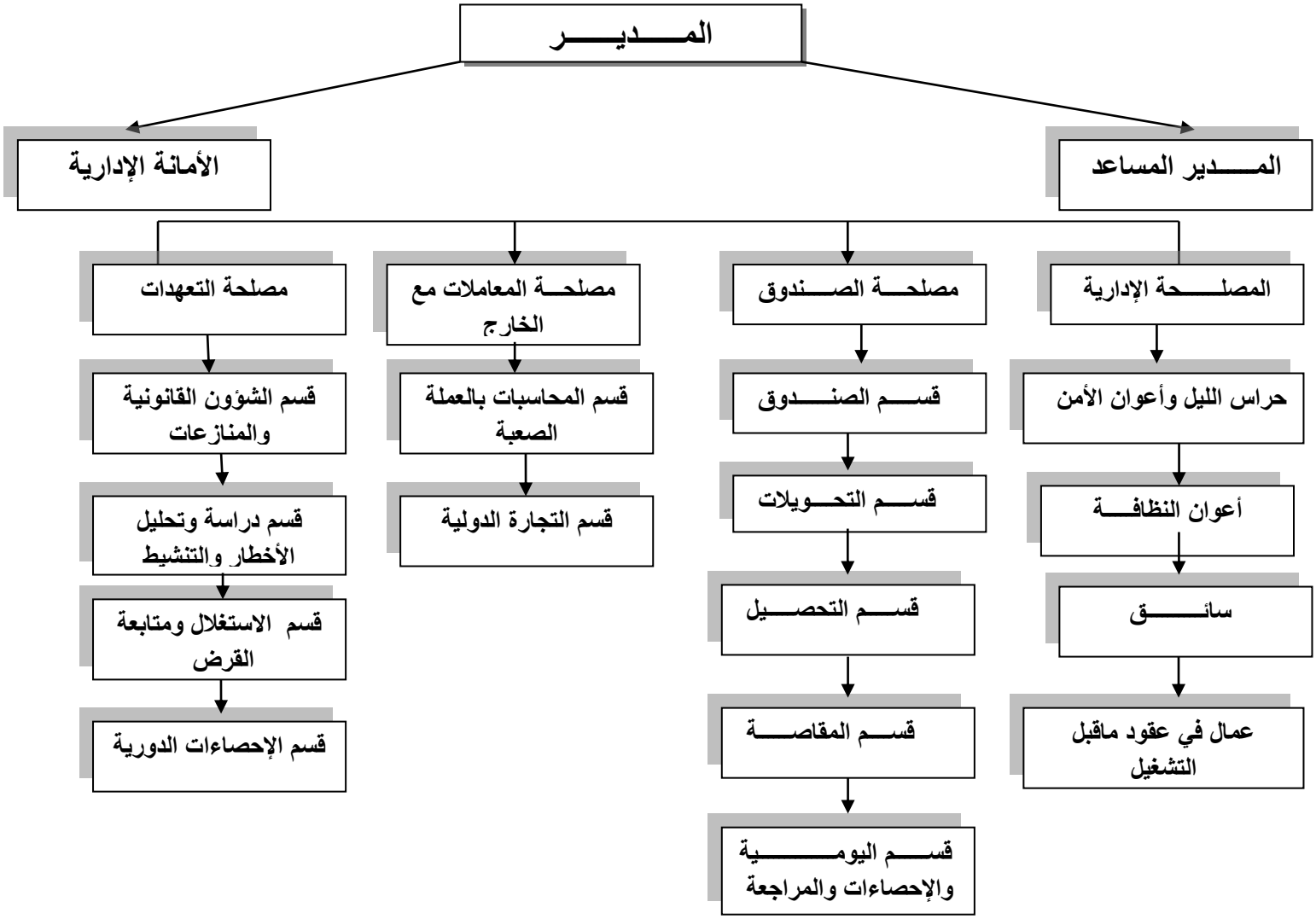

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

_ من إعداد الطالبة بناءا على وثائق مقدمة من طرف البنك[1]

شرح الهيكل التنظيمي:[1]

تضم وكالة (250) بأدرار أربعة مصالح رئيسية يشرف عليها المدير، والمدير المساعد والأمانة (سكرتارية):

1.المدير:هو المسئول المباشر على الوكالة أمام المديرية الجهوية والعامة وتتلخص أهم مهامه فيما يلي :

- ✓ السهر على تطبيق القرارات القانونية و التنظيمية على مستوى الوكالة.
- ✓ استقبال طلبات القروض ودراستها ومناقشتها واتخاذ القرار بشأنها.
- ✓ التحكم في التكاليف ومتابعتها و المحافظة على ممتلكات الوكالة.
- ✓ السعي على توسيع دائرة المتأملين مع الوكالة والتطور التجاري لها.
- ✓ السهر على تطوير الوكالة والمحافظة على سمعتها.
- ✓ تطبيق القوانين والقواعد التي تصدرها المديرية العامة.

2.المدير المساعد: هو المكلف بقسم الشؤون الإدارية ويتم تعينه من طرف الرئيس المدير العام للبنك الوطني الجزائري لانجاز عدة مهام أهمها:

- ✓ ينوب عن المدير في حالة غيابه.
- ✓ متابعة العمال و الموظفين في أعمالهم و سلوكهم (منح العمال و الانضباط داخل الوكالة).
- ✓ متابعة نشاط الاستغلال للوكالة.
- ✓ مسؤول أمام المدير على كل النشاطات التي يقوم بها .

3.السكرتارية (الأمانة): وتتمثل مهامها فيما يلي:

- ✓ استقبال المكالمات الهاتفية و الفاكسات والرد عليها.
- ✓ تقوم بتنظيم مواعيد استقبال المدير لزبائن الوكالة.
- ✓ القيام بالرد على المراسلات وذلك حسب تعليمات المدير.
- ✓ المحافظة على أسرار المؤسسة كونها مكلفة بحفظ أمور المدير.

أما مصالح الوكالة فتتمثل فيما يلي:

1)_ مصلحة الإدارة: تضم هذه المصلحة المدير و المساعد و السكرتارية و موظفون شبه بنكي، يتمثلون في المكلفين بالحراسة و النظافة و المسئولين عن الأمان داخل الوكالة من حراس الليل وأعوان الأمن و العمال في إطار عقود ما قبل التشغيل و السائق.

2)_ مصلحة الصندوق: يشرف عليها رئيس المصلحة يقوم بإدارة نشاطاتها والتنسيق بينها، ومن هذه النشاطات:

_ من إعداد الطالبة بناءا على وثائق مقدمة من طرف البنك[1]

- ✓ القيام بكل العمليات التي تتم بالنقود السائلة من مسحوبات والإيداعات والتحويلات النقدية مع البنك المركزي و باقي الوكالات.
- ✓ تحصيل جميع السندات سواء كانت الشيكات أو الكمبيالات الواردة من الزبائن.
- ✓ مراقبة الوثائق المحاسبية لكل يوم وتجميعها وإرسالها إلى مديرية المحاسبة وهذا بشكل يومي.
- ✓ القيام بمراجعة حسابات البنك سواء تعلق الأمر بحسابات الزبائن على شكل حسابات جارية ،شيكات وحسابات الادخار أو الحسابات الداخلية مع الرصيد الموجود بمديرية المحاسبة، ومعالجة الأخطار في حالة وقوعها، وتضم مجموعة من الأقسام وهي (قسم الصندوق قسم التحويلات، قسم التحصيل، قسم المقاصة، قسم اليومية والإحصاءات و المراجعة).

3)_مصلحة المعاملات مع الخارج: وتضم هذه المصلحة قسمين أساسين هما:

أ) قسم المعاملات بالعملة الصعبة: ويتولى عملية صرف وتسيير الحسابات المقترحة مع الزبائن بالعملة الصعبة .

ب) قسم التجارة الدولية: ويتولى عمليات التجارة الدولية التي يقوم بها العملاء مع الخارج .

4)_ مصلحة التعهدات: وتضم هذه المصلحة أربعة أقسام:

القسم الأول/ قسم الشؤون القانونية والمنازعات: ويتولى هذا القسم:

- ✓ فتح أو غلق حسابات العملاء.
- ✓ تقييم الاعتراضات على الحسابات و الشبكات (العدالة، وكالات أخرى).
- ✓ القيام بتلقي وتقييم طلبات الحصول على بطاقات السحب الآلي.

القسم الثاني/قسم دراسة وتحليل الأخطار و التنشيط التجاري: ويقوم القسم بالوظائف التالية:

- ✓ القيام بتلقي طلبات القروض من العملاء ودراستها وقبولها بعد قيام المديرية الجهوية بالموافقة عليها.
- ✓ يهتم بالودائع لأجل، وقسائم الصندوق وكذا عملية التنشيط التجاري والتي تهدف من خلالها الوكالة إلى المحافظة على عملائها من جهة وجلب عملاء جدد من جهة أخرى.

القسم الثالث/قسم الاستغلال ومتابعة استخدامات القروض : ويتولى هذا القسم:

- ✓ القيام بالمتابعة التقنية لاستخدامات القروض.
- ✓ تولي عملية تحصيل الضمانات المطلوبة .
- ✓ القيام بمتابعة تحصيل أقساط ومستحقات القروض .
- ✓ تولي عملية إعداد العقود المختلفة التي يبرمها البنك مع زبائنه .
- ✓ قسم الإحصاءات الدورية: ويهتم هذا القسم ب:
- ✓ القيام بالإحصاءات الدورية للقروض، وتولي عملية متابعة القروض غير المدفوعة ومحاولة تحصيلها.
- ✓ قيام بالإحصاءات الدورية الخاصة بحسابات البنك وتصحيح الأخطاء.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

سوف يشمل هذا المبحث على الدراسة التطبيقية والتي تمثل دورا مهما في مصداقية المعلومات، بداية بالمقابلة الشخصية ونتائجها مرورا إلى أهم الإجراءات التي يتبعها البنك لمنح التمويل وصولا إلى دراسة حالة مشروع استثماري ممول من طرف وكالة أدرار(250).

المطلب الأول: بيانات الدراسة

بعد إجراء المقابلة الشخصية مع رئيسة مصلحة القروض وتوجيه جملة من الأسئلة المتعلقة بمجموعة من العوامل وهي كما يلي:[1]

1_ عوامل متعلقة بموضوع القرض: والتي من خلالها يتأكد البنك من مدى مناسبة القرض الاستثماري والغرض منه وهذا بعد مقارنة الفواتير المقدمة بالأسعار المتداولة في السوق والحرص على إجراء الدراسة التقنية والهندسية من طرف مكاتب دراسات وخبراء معتمدين من طرف البنك وبعد القيام بجميع الإجراءات اللازمة يتم توجيه مبلغ التمويل مباشرة إلى مورد العتاد والتجهيزات أو شركة المكلفة بانجاز المشروع .

2_ عوامل متعلقة بالمشروع: ومن خلالها يتخذ البنك قرار التمويل بعد التحقق من مرودية المشروع وأخذه بعين الاعتبار درجة المخاطرة، بحيث انه لا يوجد سقف لتمويل المشاريع بل يعتمد على تكلفة المشروع في حد ذاته، وتوجد ثلاث مستويات لاتخاذ قرار التمويل أي أن:

- ✓ **الوكالة:** تمول ماقيمته 10000000.00(عشرة مليون دينار جزائري) كأقصى حد
- ✓ **المديرية الجهوية:** تمول في حدود 50000000.00 (خمسون مليون دينار جزاري) كأقصى حد
- ✓ **اللجنة المركزية للقروض:** عند تجازوز قيمة 50000000.00 (خمسون مليون دينار جزاري) فان المديرية الجهوية تحيل الملف إلى اللجنة المركزية للقروض للفصل فيه.

3_ عوامل متعلقة بضمانات المشروع: تعتبر الضمانات من أهم العوامل التي يركز عليها البنك بحيث انه يشدد في طلب الضمانات عند منح التمويل بما فيها رهن العتاد الممول ورهن العقارات وودائع مالية أو حسابات جارية و في حالة عدم تغطية الضمانات العينية أو العقارية مبلغ التمويل يلجا المقترض إلى:

- ✓ مؤسسات ضمان القروض الاستثماريCGCI
- ✓ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR

4_عوامل متعلقة بمتابعة القرض الاستثماري: وفي هده المرحلة يقوم البنك في كل مرة بمتابعة القرض الاستثماري بعد منحه للعميل كما يتأكد من تسديد قيمة القرض في الأوقات المحددة، وفي حالة المماطلة من طرف العميل يلجا البنك إلى إجراءات قانونية .

[1] _ مقابلة شخصية مع رئيسة مصلحة القروض يوم: 2019/04/14 الساعة 14:00

5_ عوامل متعلقة بطلبيات التمويل (طالبي القرض): من خلال مالوحظ انه يتقدم إلى البنك ثلاث فئات لطلب التمويل وهي كما يلي :

- ✓ فئة ليس لديها المعلومات الكافية عن المشروع واحتياجاته.
- ✓ فئة لديها مشروع جيد لكن البنك لديه صعوبات مع مؤسسات في نفس المجال وان المشروع لا يدخل ضمن الاختصاص التمويلي.
- ✓ فئة لديها مشروع جيد داخل ضمن الاختصاص التمويلي للبنك.

يقدم البنك في صيغ التمويل التي يتلقاها تمويلات متوسطة وطويلة الأجل والمتعلقة بقطاع الصناعة، قطاع النقل والخدمات، قطاع السياحة.

والشكلين التاليين يبينان عدد المشاريع الممولة ونسبة كل منها من مجموعة المشاريع الممولة من طرف البنك :

جدول رقم (1 –II) : عدد المشاريع الممولة من طرف البنك الوطني الجزائري بوكالة أدرار لسنة 2018

القطاع / السنة	2018
الصناعة	02
النقل	06
الخدمات	08
السياحة	03
المجموع	19

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معلومات مقدمة من طرف البنك

من خلال جدول رقم **(1 –II)** نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة من طرف البنك وصلت إلى 19 مشروع حيث أن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى بمقدار 8 مشاريع خلال السنة ثم يليه قطاع النقل بمقدار6 مشاريع ويليه أيضا قطاع السياحة بمقدار ثلاثة مشاريع، وأخيرا قطاع الصناعة بمقدار مشروعين خلال السنة بحيث نستنتج أن قطاع الخدمات والنقل لديهم اكبر نسبة من حيث الطلب على التمويل وهو ما يوضحه الشكل رقم**(II–2)**.

شكل رقم(II-2): يوضح نسب تمويل المشاريع الاستثمارية في كل قطاع لسنة2018

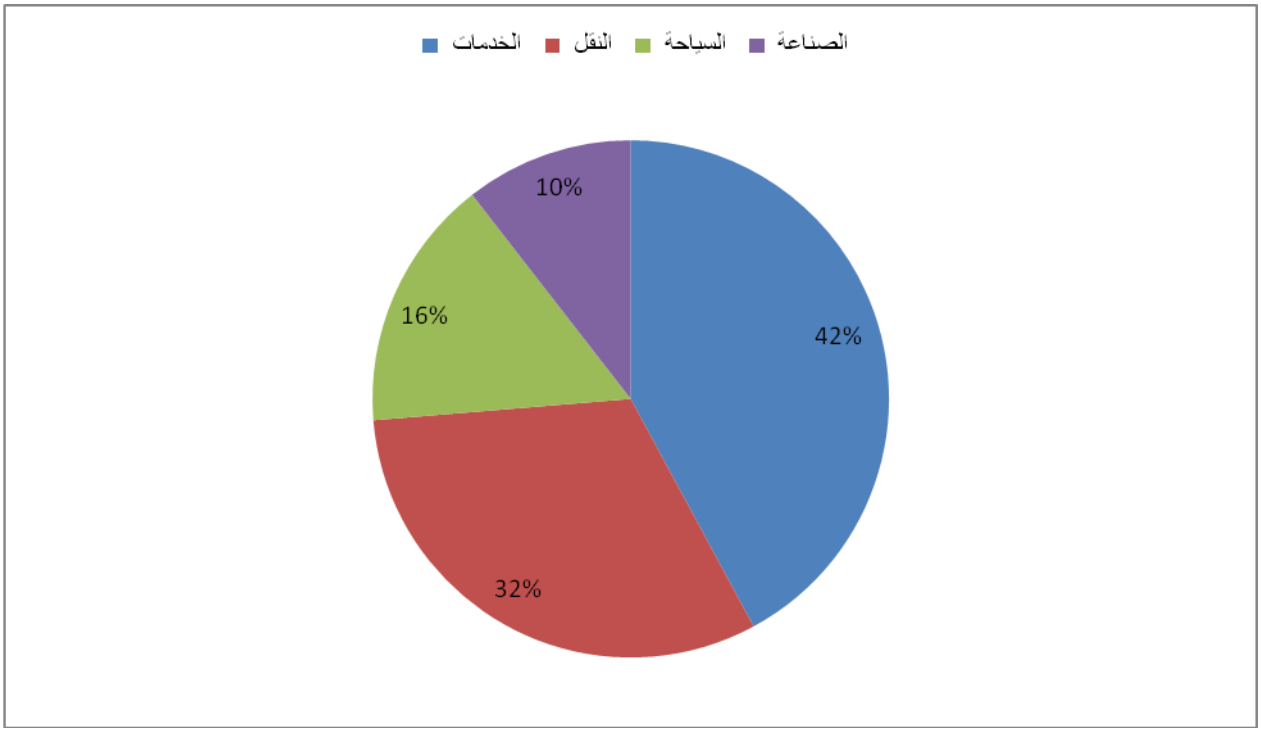

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معلومات مقدمة من طرف البنك.

المطلب الثاني: إجراءات منح قرض استثماري

في هذا المطلب سوف يتم عرض كل من خطوات منح التمويل والضمانات المقبولة، كذلك الملف المطلوب لتقديم التمويل ثم كيفية تقدير الإمكانيات المالية للعميل واحتساب الفوائد وكيفية تحصيل القروض ومتابعتها.

الفرع الأول: خطوات منح التمويل بوكالة البنك الوطني الجزائري (250) أدرار

إن عملية منح التمويل بوكالة البنك الوطني الجزائري (250) أدرار تمر بمجموعة من الخطوات تتمثل فيما يلي:[1]

الخطوة الأولى: حصول العميل على الموافقة المبدئية بعد المقابلة الشخصية مع مدير الوكالة ورئيس قسم الأشغال ومتابعة القروض.

الخطوة الثانية: إيداع ملف القرض والمتكون عادة من الوثائق التالية:

- ✓ طلب خطي يبين من خلاله نوع التمويل المطلوب، مدة التمويل، مبلغ التمويل، الغرض من التمويل

[1] _ معلومات مقدمة من طرف رئيسة مصلحة القروض بن دابة فاطمة

والضمانات المقترحة، وقد يكون الطلب في شكل نموذج مستخرج من البنك ذاته.

✓ شهادات أداء المستحقات (مصالح الضرائب، صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء و غير الأجراء).

✓ الميزانيات المالية لثلاث سنوات التي سبقت سنة طلب التمويل، مرفقة بجدول حسابات النتائج.

✓ وثائق أخرى تساعد على تقييم أداء المؤسسة والحكم على سمعتها(قائمة العتاد، قائمة العمال، شهادات حسن التنفيذ).

✓ يضاف إلى ما سبق الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع في حال قروض الاستثمار تنجز من طرف مكتب دراسات معتمد.

الخطوة الثالثة: اتخاذ القرار النهائي، وهناك ثلاث مستويات عند اتخاذ القرار النهائي بشأن منح الائتمان من عدمه على مستوى إدارة البنك الوطني وهي:

- **المستوى الأول:** يكون القرار عنده من صلاحيات مدير الوكالة ،بحيث يقدم هذا الأخير تقريره مباشرة إلى المديرية الجهوية التي لها الحق في قبول أو رفض طلب القرض.
- **المستوى الثاني:** يكون القرار عنده من صلاحيات لجنة القرض على مستوى المديرية الجهوية حيث تدرس الوكالة ملف القرض ثم تحول نتيجة الدراسة إلى المديرية الجهوية ببشار لكي يتم اتخاذ القرار النهائي.
- **المستوى الثالث:** يصبح القرار عنده من صلاحيات مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المديرية العامة للبنك الوطني الجزائري، بحيث تتم دراسة الملف على مستوى إدارة الوكالة، ثم تحول نتيجة الدراسة إلى المديرية العامة من أجل اتخاذ القرار النهائي.

الخطوة الرابعة: الإجراءات التكميلية التي تسبق المنح الفعلي للقرض ،حيث أنه بعد الموافقة النهائية على القرض يبلغ الزبون رسميا وهذا برسالة خطية تعرف بقرار الموافقة البنكية وتتضمن هذه الأخيرة الإجراءات التي يجب أن يقوم بها الزبون قبل الحصول الفعلي على القرض ،وتتمثل هذه الإجراءات عموما في :

✓ **توثيق الضمانات:** مثل وثائق رهن العتاد الممول في حالة شراء الآلات ،وثائق رهن الصفقة في حالة التسبيقات على وضعية الأشغال، عقد الملكية في حالة رهن المباني ،شهادة السلبية من المحافظة العقارية وطلب كفالة تضامنية للشركاء في حالة كان الكفيل (ش.ذ.م.م).

✓ **تفويض تنازلي:** وهذا عن طريق حقوق تأمين كامل الأخطار بمقتضاه ترسل الوكالة طلب إلى مركز الأخطار بالجزائر بغية إجراء بحث شامل حول العميل، حول الأخطار المتوقعة من العميل.

✓ **عقد التأمين المهني:** يستلم البنك عقد مهني من طرف شكة التامين نيابة عن المدين

✓ **التوقيع على اتفاقية القرض القصير:** وهذا في حالة قروض، واتفاقية القرض المتوسط وطويل المدى في حالة قروض الاستثمار.

✓ **القيام بفتح حساب جاري:** يفتح هذا الحساب على مستوى الوكالة.

✓ **تعهد خطي:** يقدم من طرف العميل ويتعهد بعدم سحب الأرباح قبل دفع مبلغ القرض.

الخطوة الخامسة: بعد استكمال الإجراءات يتم تعبئة القرض ،أي تحويل مبلغ القرض إلى حساب جاري خاص بالعميل على مستوى الوكالة.

الفرع الثاني: الضمانات المقبولة وكيفية تقدير الإمكانيات المالية للعميل واحتساب الفوائد[1]

أولا: الضمانات المقبولة:

توثق التسهيلات المصرفية بالضمانات والتي تتمثل عادة في :

1) **الضمانات العينية.**

2) **الكفالة الشخصية.**

حيث تحدد الضمانات المقبولة لكل نوع من أنواع التسهيلات وفقا لتعليمات التي تصدرها إدارة البنك، ويمكن أن تصبح التسهيلات بضمانة أو أكثر من الضمانات المذكورة أعلاه.

1) **الضمانات العينية (الحقيقية):** وهي عبارة عن:

أ_ العقارات (الأراضي و المباني).

ب_ الآلات الصناعية و المركبات الآلية.

ت_البضائع.

حيث يجب أن تغطي قيمة الضمانات العينية مبلغ القرض أو تفوقه ،ويجب أن لا تكون الضمانة خاضعة لإشارة أو رهن أو تأمين أو حجز أو حق امتياز تؤثر في حقوق البنك ،كما أنه يجوز أن تكون الضمانات ملكا للمقترض أو مقدمة من شخص آخر على سبيل الضمان .

2) **الكفالات الشخصية:** تقبل الكفالات الشخصية سواء أكان شخصا طبيعيا أو اعتباريا ضمن الشروط التالية:

- ✓ أن تغطي ملاءة الكفيل(الدين موضوع الكفالة) كحد أدنى.
- ✓ ألا تتجاوز الكفالة فضلا عن التزامات المترتبة على الكفيل حدود ملاءته المالية المقبولة لدى البنك.
- ✓ أن يكون بالتكافل والتضامن مع المدين بصورة غير مجزئة في حالة شركة ذ.م.م، ويترتب على البنك عندما تفقد الكفالة الشخصية ملاءتها بسبب وفاة الكفيل أو إفلاسه أو إعساره، أو لأي سبب أخر أو أية ضمانة أخرى يقبلها البنك خلال المدة المحددة، وفي حال امتناع المدين يعتبر القرض مستحق الأداء و يطالب بتسديده.

[1] _ معلومات مقدمة من طرف رئيسة مصلحة القروض

ثانيا:كيفية تقدير الإمكانيات المالية للعميل

يجب تقدير الإمكانيات المالية للعميل طالب القرض، وذلك كخطوة أولى عند إجراء الدراسة على أساسها تتم الموافقة على منح القرض وعلى أساسها يتم حساب المبلغ الإجمالي الممكن منحه للعميل، وفيما يلي سيتم التطرق إلى كيفية تقدير الإمكانيات المالية للعميل وكيفية تحديد الاحتياجات المالية للعميل طالب التمويل .

✓ **كيفية تقدير الإمكانيات المالية للعميل:**

تتكون الإمكانيات المالية للعميل من مجموع ما يملك من أموال المنقولة وغير المنقولة منخفضا منها الالتزامات المالية المترتبة عليه، في حين تتضمن الإمكانيات المالية الصافية للعميل الموظفة في المشروع إجمالي الموجودات منخفضا منها المطالب المترتبة عليه.

✓ تحديد الاحتياجات المالية للعميل:

فيما يتعلق بتحديد الاحتياجات المالية للعميل طالب التمويل، وجد أنه يجب أن لا تتجاوز المبالغ التي يمنحها البنك نسبة معينة من الإمكانيات الصافية للعميل.

أما فيما يخص النسب القصوى للإقراض فهي:

.45%_50% من سعر الفواتير في حالة شراء الآلات مثلا (القروض المتوسطة والطويلة) قد تصل هاته النسبة في بعض الحالات الاستثنائية إلى 70% .

ثالثا: احتساب الفوائد والعمولات:

1.**الفوائد:** تطبق على التسهيلات المصرفية معدلات فوائد سنوية تحددها إدارة البنك، حيث توجد هناك ثلاث معدلات مطبقة(8.5 ، 8 ، 7.5)% حسب سمعة العميل وتعامله السابق مع البنك ويراعى عند احتساب الفوائد على التسهيلات المصرفية الأمور التالية:

✓ عدم اقتطاع الفوائد من مبلغ القرض الممنوح مسبقا.

✓ احتساب الفائدة من تاريخ استعمال القرض كليا أو جزئيا.

✓ يدخل يوم السحب القرض أو المبلغ ويوم وفاته في عداد التي تجرى عليها الفوائد.

_تحسب الفوائد وفق العلاقة التالية:

قيمة مبلغ الفائدة= (مبلغ القرض*معدل الفائدة المطبق*المدة)/360

2.**العمولات:** يأخذ البنك عمولات عن الكفالات المدفوعة وتتمثل في ثلاث نسب كما يلي :

- نسبة 2.5% وذلك في حالات التجميد الجزئي للكفالات.
- نسبة1% في حالة قيام البنك بتجميد كامل مبلغ الكفالات.
- نسبة3% في حالة نسبة التجميد معدومة وهذا في حالات استثنائية.

وتحسب العمولات على الكفالات وفق العلاقة التالية:

قيمة العمولة =مبلغ الكفالات*نسبة العمولة المطبقة

✓ تستوفى العمولات والفوائد كل ثلاثة أشهر.

✓ إذا تأخر العميل عن التسديد أي مبلغ من الفوائد والعمولات المقررة فانه وحسب الإجراءات المعمول بها وتترتب عن المبالغ الغير مسددة فائدة التأخير حسب المعدلات المطبقة على مستوى البنك وتحسب وفق العلاقة التالية:

مبلغ فائدة التأخير =المبلغ المستحق *(معدل الفائدة المرجعي المطبق +1)

الفرع الثالث: تحصيل القروض ومتابعة القرض[1]

1.تحصيل القرض:

أن الطريقة المنتهجة من قبل البنك لتحصيل مبلغ القرض من عملائه هي عبارة عن تجزئة القرض إلى أقساط ووضع جدول زمني لاستحقاق الأقساط ، يلتزم به العميل حيث يمنح هذا الأخير في أول الأمر مهلة تأجيل من سنة إلى سنتين كأقصى حد في حالة القروض المتوسطة وطويلة الأجل، بغية السماح له بالتقدم في المشروع وبداية جني الأرباح وبعدها مباشرة يشرع في تحصيل الأقساط بحيث يطالب باستيفاء حق القسط الأول بعد ثلاثة أشهر التي تلي يوم انتهاء مهلة التأجيل ، وتستمر العملية كل ثلاثة أشهر إلى غاية تسديد كافة مستحقات كل الأقساط والبالغ عددها إجمالا 16 قسط كأقصى حد ويحدد مبلغ القسط الواحد وفق العلاقة التالية:

مبلغ القسط الواحد =المبلغ الإجمالي للقرض الممنوح من طرف البنك /عدد الأقساط

2.متابعة القرض والتعامل مع العميل المتأخر عن التسديد

أ_متابعة القرض:

فيما يخص متابعة القرض، نجد أن الإستراتيجية المعتمدة على مستوى البنك هي القيام بإجراء كشوف ميدانية بشكل دوري وبدون إشعار سابق إلى مكان المشروع، وذلك من قبل لجنة مختلطة تتكون عادة من:

✓ مندوب عن البنك(مدير البنك أو رئيس قسم الاستغلال ومتابعة القروض عادة أو من ينوب عنهما).

✓ مندوب عن الجهة الوصية عن المشروع (سواء الوكالة الوطنية لدعم الشباب أو وكالة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أو الوكالة الوطنية لتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

حيث تقوم اللجنة بالاطلاع على واقع تنفيذ المشروع ومراعاة مدى التزام العميل ببنود اتفاقية القرض الممنوح وتقديم إرشادات تحفيزية بغية بدل المجهود الأقصى لتحقيق الأهداف المرجوة من المشروع.

[1] _ معلومات مقدمة من طرف رئيسة مصلحة القروض بن دابة فاطمة

ب_التعامل مع العميل المتأخر عن السداد:

فيما يتعلق بالتعامل مع العميل المتأخر عن التسديد ،فالإجراءات المتبعة من طرف البنك نجملها في الخطوات التالية :

الخطوة الأولى: إبلاغ العميل برسالة خطية عادية للتذكير بآجال استحقاق القسط الأول وذلك قبل 15 يوم.

الخطوة الثانية:عند استحقاق القسط الأول ولم يقم العميل بالتسديد يوجه له إنذار كتابي وتمنح له مدة من8الى 15 يوم للوفاء بالتزاماته .

الخطوة الثالثة: بعد انتهاء المدة ولم تستوفى الحقوق عندها يقوم البنك بإرسال مراسلة إدارية إلى جميع البنوك لأجل الحجز ما للعميل من أرصدة في حساباته البنكية لاستيفاء حقه منها وهذا الإجراء لا يتم إلا بموجب أمر قضائي صادر عن رئيس المحكمة بطلب من البنك.

الخطوة الرابعة: إذا لم توجد لدى العميل أرصدة لدى البنوك، يتم التبليغ عن طريق محضر قضائي بضرورة استرجاع الدين وبعد 15 يوم من رسالة التبليغ ولم يتم التسديد يحول كامل القرض إلى القضاء بفائدة تأخيرية بمعدل (معدل الفائدة المرجعي المطبق على القرض+1)، وتتم الملاحقة القضائية عملا بمقتضيات المادة 178 من القانون رقم 10/90 المؤرخ بتاريخ 1999/04/14 المتعلق بقانون النقد والقرض.

وتبدأ إجراءات الملاحقة القضائية بالحجز والبيع بالمزاد العلني للضمانات والعتاد الممول من طرف البنك كما يمكن أن تصل عند الضرورة إلى الحجز والبيع بالمزاد العلني للأملاك غير منقولة كآخر إجراء يتم اللجوء إليه لاسترداد الدين .

تجدر الإشارة إلى أن هناك حالات نادرة جدا على مستوى البنك يقوم فيها العميل بطلب التسوية خلال فترة زمنية محددة ،ويتم ذلك من خلال تأجيل سداد قرضه أو منحه قرض جديد للتوسيع بشروط وبفوائد تأخيرية .

وفي هذا الصدد يوجد قروض وديون متعثرة لدى البنك لم يتم استردادها بسبب:

- أن موجودات العميل لا تفي بتسديد الالتزامات بعد التصفية.
- هلاك المدين في بعض الأحيان، إلا انه و بفضل السياسة المنتهجة من قبل الدولة وذلك بخلق صندوق خاص بضمان الأخطار الناجمة عن هذه الحالات يمكن للبنك استرجاع حقوقه وبنسب معتبرة حفاظا على المال العمومي.

المطلب الثالث: دراسة حالة مشروع استثماري ممول من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار(250)

يمنح البنك تمويلا لكل مؤسسة أو عميل طالب للقرض، في حالة وقوعه في العجز أو احتياجه إلى أموال، ولضمان نجاح عملية القرض واسترجاعه وجب على البنك وضع شروط وسياسات محكمة لمنح القروض

وتتمثل في كيفية حصوله على المعلومات وجمعها وتحليلها لاتخاذ القرار النهائي بشأن منح القرض من عدمه، وذلك خلال فترة لا تتعدى شهرين.

ويحتوي هذا المطلب على أهم ما تمتاز به الدراسة من إجراءات لمنح القرض وذلك من خلال تحليل أهم المعطيات والنتائج

1_مكونات ملف القرض:

يتكون ملف طلب قرض استثماري من مجموعة من الوثائق توضح المعلومات التالية:

- تقديم للمشروع.
- إظهار الصحة المالية للمؤسسة.
- إعطاء الفوائد المالية والاقتصادية للمشروع.
- تحديد الضمانات التي يمكن تقديمها .
- إظهار الكفاءة والاحترام في تسيير المشروع.

يقوم صاحب المشروع بتحرير ملف يتكون من الوثائق التالية:

✓ طلب خطي مؤرخ ومتضمن موضوع القرض أو عرض المشروع وقيمة القرض المطلوبة ومدة استحقاقه، كذلك يتضمن اسم صاحب طالب القرض والاسم التجاري للمؤسسة التي قدمت هذا الطلب ويكون هذا الطلب مختوم بختم المؤسسة وممضي من طرف المسير أو صاحب هذه المؤسسة.

✓ نسخة طبق الأصل لسجل التجاري.

✓ نسخة طبق الأصل من بطاقة التعريف الجبائي.

✓ شهادة أداء المستحقة الضريبية غير المنتهية الصلاحية .

✓ شهادة أداء المستحقات من الصندوق الوطني للتأمين العمال الأجراء .

✓ شهادة أداء المستحقات من الصندوق الوطني لعمال الغير الأجراء.

✓ شهادة أداء المستحقات من الصندوق الوطني للعطل مدفوعة الأجر الناجمة عن سوء الأحوال الجوية، وهذه الوثيقة خاصة بالمؤسسات العاملة في مجال البناء والاستغلال العمومي والري فقط .

✓ شهادة إيداع الحسابات الاجتماعية.

✓ ثلاث ميزانيات للسنوات الثلاث الأخيرة .

✓ نسخة من تقرير محافظ الحسابات للسنوات الثلاث الأخيرة .

✓ نسخة من العقد التأسيسي لمؤسسة في حالة ما كانت (EURL,ASP,SARL) أما في هذه الحالة فالمؤسسة عبارة عن شخص معنوي.

2_فحص ملف القرض:

يتم فحص ملف طلب القرض لتأكد من استيفائه لكل العناصر المتمثلة في:

- ✓ الطلب الخطي.
- ✓ التأكد من وجود حساب جاري مفتوح باسم صاحب المؤسسة لدى الوكالة.
- ✓ التأكد من شهادة أداء مستحقات الضرائب ومدة صلاحيتها.
- ✓ وثائق قانونية ممثلة في السجل التجاري .
- ✓ الميزانيات للسنوات الثلاثة السابقة والميزانيات التقديرية للسنوات الخمس المقبلة.
- ✓ نسخة من الفواتير الشكلية للتجهيزات والمعدات .
- ✓ تقدير كمي ونوعي لأشغال بناء محطة غسل وتشحيم السيارات.

3_ الدراسة المالية لملف قرض استثماري:

يقدم العميل طلب خطي للقرض قصد تمويل مشروعه من الوكالة، فتقوم هذه الأخيرة بالاعتماد في منحه للقرض لتمويل هذا المشروع على أسس علمية تستند إلى مفهوم دراسة الجدوى المالية للمشاريع الاستثمارية ، وذلك بالاستناد إلى معياري فترة الاسترداد وصافي القيمة الحالية وبجمع البيانات المحاسبية والمالية عن المؤسسة، والنشاط المراد تمويله ، لذا سيتم في هذه المرحلة القيام بالدراسة المالية لقرض استثماري ، وهي عبارة عن محطة بنزين.

4_ القرض المطلوب:

وفي حالتنا سنقوم بدراسة المشروع التالي:

قامت مؤسسة محطة الخدمات و المتمثلة في صاحبها ش.م وهو عميل سابق لدى البنك الوطني الجزائري في طلب قرض استثماري بقيمة 24000000.00 دج لاقتناء معدات خاصة بالبنزين وقدرت تكلفة هذا المشروع ب 40000000.00 دج.

- ✓ المساهمة الذاتية من المؤسسة قدرت ب 16000000.00 دج أي ما يعادل 40% من تكلفة كل المشروع.
- ✓ المساهمة المرجو تمويلها من طرف البنك في هذا المشروع تمثلت في قيمة القرض ب: 24000000.00 أي ما يعادل 60% من تكلفة المشروع .

نلاحظ أن قيمة القرض تفوق قدرة ما يمكن البنك تمويله، لذى سوف يتم تحويله إلى المديرية الجهوية لدراسته.

ولقد اعتمدنا على التحليل المالي للدراسة التقنية، وذلك بهدف التحصل على معادلة السيولة والاستحقاق وكذا التأكد من أن الأصول الثابتة ممولة من طرف الموارد الدائمة، والأصول المتداولة ممولة من طرف موارد قصيرة الأجل على النحو التالي:

دراسة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة ش.م:

قمنا بتجهيز الميزانية المالية، حيث تسمح لنا بالقراءة المالية لنشاط هذه المؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي (FRB ,FR, TR)[1] بناءا على الوثائق المالية والمتمثلة في الميزانيات الفعلية والتقديرية ومن ثم تحويلها إلى ميزانيات مالية ، حيث تتم عملية التحليل والتشخيص للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي التي من شأنها أن تعطي البنك فكرة واضحة عن الصحة المالية للعميل واستقلاله المالي وقدرته على الوفاء ، ومردوديته وربحيته بشكل عام حيث أن الدراسة التي يقوم بها البنك تسجل على استمارات وذلك عن طريق:

- ✓ التحقق من الميزانيات المالية المقدمة .
- ✓ حساب المؤشرات المالية TR,BFR,FR على أساس الميزانيات المالية.
- ✓ حساب بعض النسب المعتمدة لدى البنك الوطني الجزائري:

- قدرة التمويل الذاتي CAF[2] والتي تساوي النتيجة الصافية+مخصصات الاهتلاك.
- القيمة الحالية لتدفقات المشروع:
- مدة استرداد القرض =قيمة القرض /متوسط التمويل الذاتي.
- مدة استرداد قيمة المشروع=قيمة المشروع / متوسط التمويل الذاتي.

جدول رقم (II-2): الميزانية المحاسبية لسنة 2012

جانب الأصول **الوحدة:دينار جزائري**

الأصول	السنة الحالية			صافي السنة السابقة
	المبلغ الخام	اهتلاك	المبلغ الصافي	
الأصول الدائمة				
موجودات غير ملموسة	427339		427339	427339
الأراضي	1475000		1475000	1475000

[1] - FR: FONDS DE ROULEMENT
- BFR: BESOIN EN FONDS DE ROULEMENT
- TR:TRÈSORERIE

[2] - CAF:CAPACITÈ D'AUTOFINANCEMENT

المباني	2590898	9072556	3518341	4147886
الأصول المادية الأخرى	40881532	38942594	1938937	2606538
المجموع	55374700	48015151	7359618	8656764
الأصول المتداولة				
المخزونات	1574152		1574152	1409100
مدينون آخرون	516386		516386	516386
ضرائب ورسوم	5272038		5272038	4633803
خزينة الأصول	26199826		26199826	20772783
مجموع الاصوال الجارية	33562403		33562403	27332074
المجموع الإجمالي للأصول	88937173	48015151	40922022	35988838

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الملحق رقم 01

جانب الخصوم الوحدة: دينار جزائري

الخصوم	السنة الحاليةN	السنة السابقة1−N
الأموال الخاصة		
رأسمال	24215357	23447672
النتيجة الصافية	2820182	1937685
مجموع الأموال الخاصة	27035540	25385357
ديون قصيرة الأجل		
قروض ديون مالية	1000000	1000000
مجموع قروض ديون مالية	1000000	1000000
الخصوم الجارية		
موردو حسابات ملحقة	11060988	7032013

ضرائب ورسوم	66681	125546
ديون أخرى	444381	483363
خزينة الخصوم	1314431	1962558
المجموع الخصوم الجارية	128864841	9603481
مجموع الخصوم الإجمالي	40922022	35988838

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الملحق رقم 02

جدول رقم(II-3): الميزانية المحاسبية لسنة 2013

جانب الأصول **الوحدة: دينار جزائري**

الأصول	السنة الحالية			صافي السنة السابقة
	المبلغ الخام	اهتلاك	المبلغ الصافي	
الأصول الدائمة				
موجودات غير ملموسة	427339		427339	427339
الأراضي	1475000		1475000	1475000
المباني	2590898	9072556	3518341	4147886
الأصول المادية الأخرى	40881532	38942594	1938937	266538
المجموع	55374700	48015151	7359618	8656764
الأصول المتداولة				
المخزونات	1574152		1574152	1409100
مدينون آخرون	516386		516386	516386
ضرائب ورسوم	5272038		5272038	4633803
خزينة الأصول	26199826		26199826	20772783
مجموع الاصوال الجارية	33562403		33562403	27332074
المجموع الإجمالي للأصول	88937173	48015151	40922022	35988838

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الملحق رقم 03

جانب الخصوم الوحدة دينار جزائري

الخصوم	السنة الحاليةN	السنة السابقةN-1
الأموال الخاصة		
رأسمال	24215357	23447672
النتيجة الصافية	2820182	1937685
مجموع الأموال الخاصة	27035540	25385357
ديون قصيرة الأجل		
قروض ديون مالية	1000000	1000000
مجموع قروض ديون مالية	1000000	1000000
الخصوم الجارية		
موردو حسابات ملحقة	11060988	7032013
ضرائب ورسوم	66681	125546
ديون أخرى	444381	483363
خزينة الخصوم	1314431	1962558
المجموع الخصوم الجارية	128864841	9603481
مجموع الخصوم الإجمالي	40922022	35988838

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الملحق رقم 04

جدول رقم (II-4): الميزانية المحاسبية لسنة 2014

جانب الأصول **الوحدة دينار جزائري**

الأصول	السنة الحالية			صافي السنة السابقة
	المبلغ الخام	اهتلاك	المبلغ الصافي	
الأصول الدائمة				
موجودات غير ملموسة	427339		427339	427339
الأراضي	1475000		1475000	1475000
المباني	2590898	9072556	3518341	4147886
الأصول المادية الأخرى	40881532	38942594	1938937	266538
المجموع	55374700	48015151	7359618	8656764
الأصول المتداولة				
المخزونات	1574152		1574152	1409100
مدينون آخرون	516386		516386	516386
ضرائب ورسوم	5272038		5272038	4633803
خزينة الأصول	26199826		26199826	20772783
مجموع الاصوال الجارية	33562403		33562403	27332074
المجموع الإجمالي للأصول	88937173	48015151	40922022	35988838

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الملحق رقم 05

جانب الخصوم **الوحدة دينار جزائري**

الخصوم	السنة الحالية N	السنة السابقة N-1
الأموال الخاصة		
رأسمال	24215357	23447672
النتيجة الصافية	2820182	1937685

مجموع الأموال الخاصة	27035540	25385357
ديون قصيرة الأجل		
قروض ديون مالية	1000000	1000000
مجموع قروض ديون مالية	1000000	1000000
الخصوم الجارية		
موردو حسابات ملحقة	11060988	7032013
ضرائب ورسوم	66681	125546
ديون أخرى	444381	483363
خزينة الخصوم	1314431	1962558
المجموع الخصوم الجارية	128864841	9603481
مجموع الخصوم الإجمالي	40922022	35988838

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الملحق رقم 06

جدول رقم(II-5): الميزانية التقديرية للسنوات (2015 -2016- 2017- 2018 - 2019-)

جانب الأصول **الوحدة : كيلو دينار جزائري**

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الأصول الدائمة					
موجودات غير ملموسة	427	427	427	427	427
الأرضي	1475	1475	1475	1475	1475
المباني	68147	68147	68147	68147	6147
الأصول المادية الأخرى	51929	51929	51929	51929	51929
الاهتلاك	53500	59419	65338	70997	76287
المجموع	68478	62559	56640	50981	45691
أصول متداولة					
المخزونات	2000	2500	3000	3500	3800
مدينون آخرون	800	1000	1200	1500	1800
ضرائب ورسوم	1500	1800	2200	2800	3000

خزينة الأصول	15152	25602	32319	39933	50111
مجموع الأصول المتداولة	19452	30902	38719	47733	59111
مجمع الأصول الإجمالي	87930	93461	95359	98714	104802

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الملحق رقم 07

جانب الخصوم: **الوحدة : الكيلو دينار جزائري**

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
أموال خاصة					
رأسمال	29956	49171	59849	71249	84488
النتيجة الصافية	9607	5339	5700	6620	9450
مجموع الأموال الخاصة	39563	54510	65549	77868	9398
ديون قصيرة الأجل					
قروض ديون المالية	46700	37360	28020	18680	9340
مجموع قروض الديون المالية	46700	37360	28020	18680	9340
الخصوم الجارية					
موردون وحسابات ملحقة	855	701	650	500	450
ضرائب	500	600	700	800	900
ديون أخرى	312	291	440	865	174
خزينة الخصوم	00	00	00	00	00
مجموع الخصوم الجارية	1667	1592	1790	2165	1524
مجموع الخصوم الإجمالي	87930	93462	95359	98731	104802

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الملحق رقم 08

يوضح الجدول رقم(II-5) الميزانيات التقديرية للسنوات2015، 2016، 2017، 2018، 2019 حيث قدرت بالكيلو دينار جزائري ونلاحظ من خلاله أن إجمالي مجموع الأصول وإجمالي مجموع الأصول في تزايد مستمر عبر سنوات الخمس.

جدول رقم(II-6): حساب مؤشرات التوازن المالي :FR,BFR,TR

السنوات / البيان	2012	2013	2014
رأسمال العاملFR	20675922.00	24662956.00	28027320.00
احتياجات رأسمال العامل BFR	-4209473.00	-8267551.00	-15574972.00
الخزينة TR	24885935.00	32930507.00	43602292.00

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الملحق رقم 05

نلاحظ من خلال الجدول رقم(II-6) أن رأس المال العامل والخزينة في تزايد مستمر عبر السنوات الثلاث بينما الاحتياج في رأس المال العامل سالب وتناقص في سنة 2013 ثم ارتفع في سنة 2014، وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا.

الدراسة التحليلية واتخاذ القرار:

لكي يتحقق التوازن المالي للمؤسسة حسب المنظور الوظيفي يجب أن تتوفر ثلاثة شروط تتعلق برأس المال العامل، الاحتياج لرأس المال العامل والخزينة الصافية للمؤسسة كما يلي:

✓ يجب أن يكون رأس المال العامل موجبا، ويتحقق ذلك إذا استطاعت المؤسسة تمويل الاستخدامات الدائمة اعتمادا على الموارد الدائمة.

✓ أن يغطي رأس المال العامل الصافي الاحتياج في رأس المال العامل، حيث لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال عامل صافي إجمالي موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

✓ يجب أن تكون الخزينة الصافية للمؤسسة موجبة، فهي تمثل الفرق بين رأس المال العامل الصافي والاحتياج في رأس المال العامل.

1_تحليل مؤشرات التوازن المالي(FR, BFR, TR)

➢ FR (2012-2014) نلاحظ أن رأس المال العامل موجب ويرتفع من قيمة 20675922.00 إلى 24662956.00 حتى يصل إلى القيمة 28027320.00على التوالي، هذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة عن طريق أموالها الدائمة.

➢ BFR(2012_2014) نلاحظ الاحتياج في رأس المال العامل سالب وينخفض من سنة إلى أخرى ويفسر هذا أن المؤسسة ليست في حاجة إلى موارد خلال دورة الاستغلال فمواردها أكبر من احتياجاتها، أي لا تحتاج المؤسسة إلى تمويل خارجي وإنما تمول دورتها بمواردها الخاصة.

➢ TR(2012_2014) نلاحظ أن الخزينة موجبة وترتفع كلما ارتفع رأس المال العامل من سنة إلى سنة أخرى وهذا يدل على توفير السيولة مما يسمح للمؤسسة بمواجهة احتياجاتها قصيرة الأجل.

يتبين من خلال تحليل مؤشرات التوازن المالي لهذه المؤسسة أنها تتمتع بتوازن مالي.

2_حساب قدرة التمويل الذاتي CAF:

وتحسب وفق العلاقة التالية:

(CAF)قدرة التمويل الذاتي=نتيجة الدورة+مخصصات الاهتلاك

الجدول رقم(II-7): حساب قدرة التمويل الذاتي CAF **الوحدة : الكيلو دينار جزائري**

السنوات / البيان	2015	2016	2017	2018	2019
نتيجة الدورة	9607	5339	5700	6620	9450
مخصصات الاهتلاك	2891	5919	5919	5660	5290
CAF	12498	11258	11619	12280	14740

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على ميزانيات البنك

يوضح الجدول رقم (II-7) حساب قدرة التمويل الذاتي خلال سنوات الخمس من 2015 إلى 2019.

3_حساب إلقيمة الحالية الصافية (VAN)[1]:

يحسب وفق العلاقة التالية:

$$VAN=caf1\ (1+i)^{-1}+caf2\ (1+i)^{-2}+.....caf5\ (1+i)^{-5}-I_0$$

حيث ان:

VAN: صافي القيمة الحالية.

CAF: قدرة التمويل الذاتي.

I: معدل الفائدة.

I_0: التكلفة الأولية للمشروع.

t: عمر المشروع.

[1] - VAN: VALEUR ACTUELLE NETTE

وعليه فان صافي القيمة الحالية يحسب كما يلي:

$$VAN=12498(1+0.\ 0725)^{-1}+11258(1+0.0725)^{-2}+11619(1+0.0725)^{-3}$$
$$+12280(1+0.0725)^{-4}+14740(1+0.0725)^{-5}-40000$$
$$VAN=50527.73124-40000=10527.73124KDA$$

VAN=10527731.24DA

بما أن القيمة الحالية الصافية موجبة (VAN>0) فان المشروع يحقق ربحية اقتصادية أو فائض (K) إذا فهو مقبول.

- معدل فترة استرداد قيمة الاستثمار $= \frac{\text{قيمة المشروع}}{\text{متوسط } CAF}$

متوسط CAF= $\frac{\text{مجموع } CAF}{5}$ ومنه $\frac{62395000}{5}$ =12479000 دج

- **معدل فترة استرداد قيمة الاستثمار:**

$$\frac{40000000}{12479000}=3.2$$

2*30=60 أي شهرين.

فترة استرداد القرض الاستثماري هي: ثلاث سنوات وشهرين.

_ معدل استرداد قيمة القرض = $\frac{\text{قيمة القرض}}{\text{متوسط } CAF}$

قيمة القرض=قيمة المشروع%X60.

أي 40000000X60%=24000000

_ معدل استرداد قيمة القرض=$\frac{24000000}{12479000}$ =1.92

فترة استرداد قيمة القرض هي سنة وعشرة أشهر.

ضمانات التمويل الاستثماري:

تتمثل ضمانات التمويل الاستثماري فيمايلي:

✓ اتفاقية قرض الاستثمار التي يمضيها المدير مع العميل وملحق اتفاقية قرض الاستثمار، وتحتوي الاتفاقية على طوابع مسجلة في مصلحة الطابع والتسجيل في مديرية الضرائب وكذا يقوم البنك بانجاز سند لأمر بقيمة القرض.

✓ كما يقوم العميل بضمان كافة التجهيزات والمعدات الموجودة في محطة البنزين للبنك.

وفي الأخير وبعد تحليل مؤشرات التوازن المالي توصلنا إلى أنه باستطاعة العميل الحصول على التمويل المطلوب وحددت فترة استرداد قيمة القرض بسنة وتسعة أشهر ويومين.

خلاصة الفصل:

سمحت لنا الدراسة التطبيقية التي أجريناها حول واقع التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية التعرف على الواقع الميداني للعلاقة التمويلية بين البنك والمشروع الاستثماري والوقوف على الإجراءات العملية المتبعة من طرف البنوك أثناء اتخاذهم لقرار منح التمويل الاستثماري للمشاريع ، من خلال تقديم منهجية الدراسة ثم القيام بدراسة ملف طلب تمويل استثماري ،حيث تم فحص الملف المقدم من طرف العميل لمعرفة إمكانية قبوله، وفي الأخير توصلنا إلى أنه باستطاعته الحصول على التمويل المطلوب، إلا أن المستثمر واجه عوائق تعلقت في مهلة صب قيمة القرض وذلك لأن قيمة هذا الأخير تفوق قيمة ما يستطيع البنك تمويله الأمر الذي أدى إلى إحالة ملفه إلى المديرية الجهوية من أجل دراسته والموافق عليه .

الخاتمة

خاتمة:

يعد مجال المشاريع الاستثمارية أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني وعليه عملت الدولة على دعمه بإتباع عدة سياسات تماشيا والإصلاحات التي عرفتها البلاد، حيث تطرقنا إلى آليات وطرق تمويل المشاريع الاستثمارية وعلاقتها بالبنوك التجارية وذلك لدور المهم الذي تؤذيه البنوك التجارية في توفير التمويل اللازم لهذا النوع من المشاريع.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها بالبنك الوطني الجزائري بوكالة أدرار (250) فقد تمكنا من معرفة مختلف الإجراءات التي تمر بها عملية منح قرض لتمويل مشروع استثماري بالبنك محل الدراسة وذلك لاتخاذ القرار السليم لمنح القرض أو عدمه.

وقد تم التوصل إلى ما يلي:

_يقوم البنك قبل قبوله أو رفضه لتمويل أي مشروع استثماري بدراسة شاملة وعميقة للوضعية المالية والاقتصادية للعميل أو المؤسسة لمعرفة مدى قدرته على تسديد ديونه في آجال استحقاقها.

_تلعب البنوك دورا أساسيا في الاقتصاد ولديها سياسة مضبوطة بإحكام في تمويل المشاريع الاستثمارية.

_يعتمد البنك خلال عملية التمويل على الضمانات وسلامتها وذلك لتفادي الوقوع في حالة عدم السداد .

اختبار الفرضيات:

✓ إثبات الفرضية الأولى التي تنص على أن هناك مراحل تمر بها البنوك التجارية لتمويل المشاريع الاستثمارية بداية بالموافقة المبدئية إلى مرحلة الحصول على التمويل المطلوب.

✓ إثبات الفرضية الثانية التي تنص على أن البنك يعتمد على مفهوم دراسة الجدوى المالية والدراسة الاقتصادية عند تمويل المشاريع الاستثمارية.

التوصيات:

سنستدرج فيما يلي مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساعد على تحفيز المستثمرين وكذلك البنوك:

_إعطاء التوجيهات والنصائح للشباب المقبل على إنشاء المشاريع.

_المرونة في اتخاذ قرارات التمويل ومراعاة حال وظروف كل عميل طالب للتمويل.

_التخفيف من الشروط التي يضعها البنك ولو بدرجة قليلة وذلك من أجل تشجيع المستثمرين على الاستثمار في هذا المجال.

_تكوين الموظفين في الخارج من خلال القيام بتربصات لمواكبة آخر التطورات البنكية .

_ الرفع من قيمة القروض الممنوحة من طرف الوكالة لتمكين العميل أو المؤسسة من تمويل مشروعه.

خـــاتمـــــة

أفاق البحث:

وفي الأخير أتمنى أني قد وفقت في انجاز هذا البحث، كما أنا توقفي عند هذا الحد لا يعني تمام الدراسة في هذا المجال، بل العكس من ذلك فهو يمثل انطلاقة لبحوث أخرى مستقبلية أكثر عمقا ونفعا، وبناءا عليه نقترح المواضيع التالية:

_مقارنة طرق وأساليب تمويل المشاريع الاستثمارية بين الجزائر وعينة من الدول المجاورة.

_ما مدى مساهمة البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية الحكومية .

قائمة المراجع

المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1_رابح خوني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، أتراك للطباعة والنشر، مصر، 2008.

2_حمزة محمود الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان،الطبعة الأولى، 2002.

3_أحمد زهير شامية ،اقتصاديات النقود والمصارف، منشورات حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 2000.

4_معراج هواري، حاج سعيد عمر، التمويل التأجيري للمفاهيم والأسس، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان ،الطبعة الأولى، 2013.

5_محمد عبد الفتاح الصرفي، ادارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014 .

6_أحمد يوسف دودين، ادارة المشاريع، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

7_عبدالقادر محمد عبدالقادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع المشروعات BOT، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الاسكندرية، الطبعة الثانية، 2005.

8_بهاء الدين أمين، دراسات الجدوى الاقتصادية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

9_محمد ابراهيم عبدالرحيم، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم أصول المشروعات، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2008.

10_محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2010 .

11_محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، ابراهيم محمد خريس، دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

ثانيا: الكتب باللغة الفرنسية

1_abdallah boughaba, analyse et évaluation de projets, berti edition, imprimé en France pris ,1999 .

ثالثا: المذكرات

1_الياس عقال، تمويل المؤسسات المصغرة في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، رسالة ماجيستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009/2008 .

2_خديجة مراحي، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أم البواقي ووكالة سوق عمان 313، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016 /2017 .

3_زبير عياش، تأثير اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية أم البواقي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية ،جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ،2012/2011 .

4_عمران نادية، دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية ،مذكرة ماجيستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014.

5_مريم العمري، مفاضلة المؤسسات بين التمويل المصرفي وعن طريق الايجار (المعايير والمبررات) مذكرة ماستر ،جامعة لعربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013/2012.

رابعا: المقابلات الشخصية

1_مقابلة شخصية مع رئيسة مصلحة القروض.

خامسا: المواقع الالكترونية

http/www.bna.dz.com

الملاحق

الملحق رقم 01

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIS [redacted]

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : STATION DE SERVICE

Adresse : [redacted]

Exercice clos le 31/12/2012

BILAN (ACTIF)

Série G n°2 (2010)

ACTIF	N			N-1
	Montant Brut	Amortissements, provisions et pertes de valeur	Net	Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	427 339		427 339	427 339
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 475 000		1 475 000	1 475 000
Bâtiments	12 590 896	9 072 556	3 518 341	4 147 886
Autres immobilisations corporelles	40 881 532	38 942 594	1 938 937	2 606 538
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	55 374 770	48 015 151	7 359 616	8 656 764
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	1 574 152		1 574 152	1 409 100
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs	516 386		516 386	516 386
Impôts et assimilés	5 272 038		5 272 038	4 633 803
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	26 199 826		26 199 826	20 772 783
TOTAL ACTIF COURANT	33 562 403		33 562 403	27 852 074
TOTAL GENERAL ACTIF	88 937 173	48 015 151	40 922 022	36 508 838

الملحق رقم 02

PRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF [redacted]

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : STATION DE SERVICE

Adresse : [redacted]

23/12/13

2013

Exercice clos le 31/12/2013

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	24 215 357	23 447 672
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2 820 182	1 937 685
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	27 035 540	25 385 357
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	1 000 000	1 000 000
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	1 000 000	1 000 000
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	11 080 988	7 032 013
Impôts	66 681	125 548
Autres dettes	444 381	483 383
Trésorerie Passif	1 314 431	1 962 558
TOTAL III	12 906 481	9 603 481
TOTAL PASSIF (I+II+III)	40 922 022	35 988 838

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 03

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF [redacted]

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : STATION DE SERVICE

Adresse : [redacted]

Exercice clos le 31/12/2013

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montant Brut	Amortissements provisions et pertes de valeur	Net	Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	427 339		427 339	427 339
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 475 000		1 475 000	1 475 000
Bâtiments	12 580 698	9 702 101	2 886 798	3 518 341
Autres immobilisations corporelles	40 881 532	39 610 195	1 271 338	1 938 937
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	55 374 770	49 312 297	6 062 473	7 359 618
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	1 542 267		1 542 267	1 574 152
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs	1 451 592		1 451 592	516 386
Impôts et assimilés	6 253 295		6 253 295	5 272 035
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	36 047 938		36 047 938	26 199 826
TOTAL ACTIF COURANT	45 295 094		45 295 094	33 562 40
TOTAL GENERAL ACTIF	100 669 864	49 312 297	51 357 567	40 922 02

الملحق رقم 04

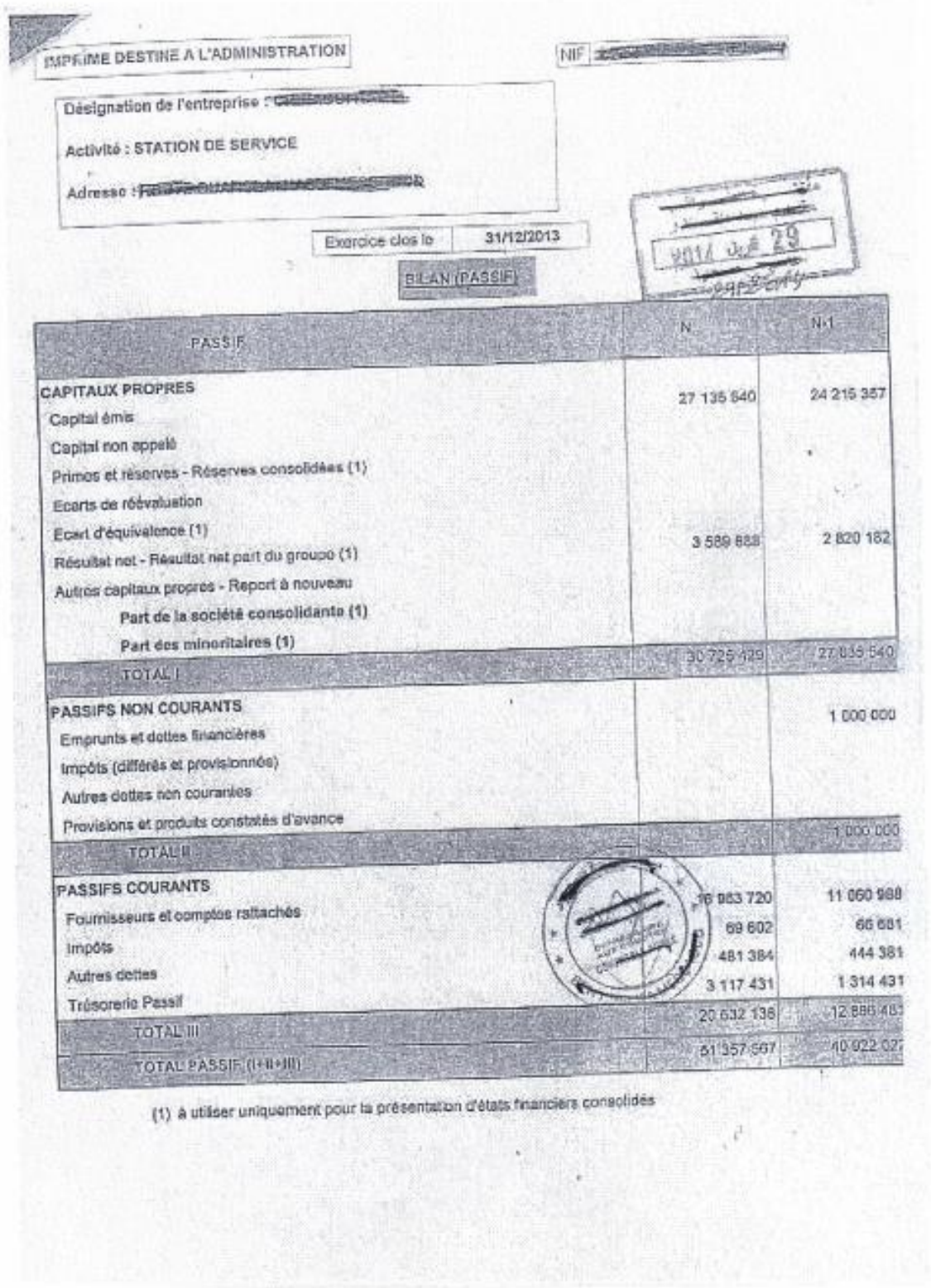

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF [redacted]

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : STATION DE SERVICE

Adresse : [redacted]

Exercice clos le 31/12/2013

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	27 135 640	24 215 357
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	3 589 888	2 820 182
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	30 725 529	27 035 540
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		1 000 000
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		1 000 000
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	16 983 720	11 060 988
Impôts	69 602	66 681
Autres dettes	481 384	444 381
Trésorerie Passif	3 117 431	1 314 431
TOTAL III	20 632 136	12 886 481
TOTAL PASSIF (I+II+III)	51 357 667	40 922 021

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 05

IMPRIMÉ DESTINÉ A L'ADMINISTRATION

NIF 1 [illegible] 15

Désignation de l'entreprise

Activité : STATION DE SERVICE

Adresse [illegible]

Exercice clos le 31/12/2014

BILAN (ACTIF)

Série G n°2 (2010)

ACTIF	N			N-1
	Montant Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeur	Net	Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	427 339		427 339	427 339
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 475 000		1 475 000	1 475 000
Bâtiments	12 590 898	10 331 646	2 259 251	2 686 796
Autres immobilisations corporelles	40 881 532	40 277 796	603 735	1 271 936
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	55 374 770	50 609 443	4 765 327	6 062 473
ACTIF COURANT				
Stocks et encours				1 542 267
Créances et emploi assimilés				
Clients				
Autres débiteurs	975 685		975 685	1 451 582
Impôts et assimilés	7 719'947		7 719 947	6 253 295
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	45 885 820		45 885 820	36 047 938
TOTAL ACTIF COURANT	54 581 453		54 581 453	45 295 094
TOTAL GENERAL ACTIF	109 956 223	50 609 443	59 346 780	51 357 567

الملحق رقم 06

DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF [redacted]

Désignation de l'entreprise : [redacted]

Activité : STATION DE SERVICE

Adresse : [redacted]

Exercice clos le : 31/12/2014

BILAN (PASSIF)

PASSIF	N	N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	27 657 956	27 135 640
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	5 134 691	3 589 889
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	32 792 647	30 725 529
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	23 783 724	16 963 720
Impôts		69 602
Autres dettes	486 880	491 384
Trésorerie Passif	2 283 528	3 117 431
TOTAL III	26 554 133	20 632 138
TOTAL PASSIF (I+II+III)	59 346 780	51 357 587

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم 07

4.2 BILANS PREVISIONNELS
A- ACTIF

U= KDA

ACTIF	1 ANNEE	2 ANNEE	3 ANNEE	4 ANNEE	5 ANNEE
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition – goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles	427	427	427	427	427
Immobilisations corporelles					
Terrains	1 475	1 475	1 475	1 475	1 475
Bâtiments	68 147	68 147	68 147	68 147	68 147
Autres immobilisations corporelles	51 929	51 929	51 929	51 929	51 929
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
AMORTISSEMENT,PROVISIONS ET PERTES VALEUR	53 500	59 419	65 338	70 997	76 287
TOTAL ACTIF NON COURANT	68 478	62 559	56 640	50 981	45 691
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours	2 000	2 500	3 000	3 500	3 800
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs	800	1 000	1 200	1 500	1 800
Impôts et assimilés	1 500	1 800	2 200	2 800	3 000
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie	15 152	25 602	32 319	39 933	50 511
TOTAL ACTIF COURANT	19 452	30 902	38 719	47 733	59 111
TOTAL GENERAL ACTIF	87 930	93 461	95 359	98 714	104 802

الملحق رقم 08

B – PASSIF

U= KDA

PASSIF	1 ANNEE	2 ANNEE	3 ANNEE	4 ANNEE	5 ANNEE
CAPITAUX PROPRES :					
Capital émis	29 956	49 171	59 049	72 249	84 488
Capital non appelé					
Primes et réserves- Réserves consolidées(1)					
Ecarts de réévaluation					
Ecart d'équivalence (2)					
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	9 607	5 339	5 700	6 638	9 450
Autres capitaux propres – Report à nouveau					
Part de la société consolidante (1)					
Part des minoritaires (2)					
TOTAL I	39 563	54 510	64 749	77 868	93 938
PASSIFS NON COURANTS :					
Emprunts et dettes financières	46 700	37 360	28 020	18 680	9 340
Impôts (différés et provisionnés)					
Autres dettes non courantes					
Provisions et produits constatés d'avance					
TOTAL II	46 700	37 360	28 020	18 680	9 340
PASSIFS COURANTS :					
Fournisseurs et comptes rattachés	855	701	650	500	450
Impôts	500	600	700	800	900
Autres dettes	312	291	440	865	174
Trésorerie Passif					
TOTAL III	1 667	1 592	1 790	2 365	1 524
TOTAL PASSIF (I+II+III)	87 930	93 467	95 559	98 911	104 802

الملحق رقم 09

ادرار في: .....

السيد: .....
النشاط : .....
العنوان .....

رسالة استحقاق ودفع

الى السيد مدير البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار 250
ساحة الشهداء الكبرى ولاية أدرار

تمثيلا للاستعلامات التي تم ضبطها بموجب الملحق رقم 05 في إطار اتفاقية القرض المؤرخة في 2016/05/05 و التي موضوعها .....
اكتتب لأمر البنك الوطني الجزائري سندات الأمر التالية .

-01		2019/08/31	-06		2022/02/28
-02		2020/02/28	-07		2022/08/31
-03		2020/08/31	-08		2023/02/28
-04		2021/02/28	-09		2023/08/31
-05		2021/08/31	-10		2024/02/28

بطبيعة الحال في حالة عدم دفع سند واحد من هذه السندات المكتتبة فان جداول أجال التسديد التي منحتموها لفائدتي سوف تعتبر باطلة وسوف يكون من حقكم حينذاك القيام بكل المتابعات والطرق القانونية اتجاهي قصد دفع مجمل المبلغ الكامل للسندات المتبقية والتي تصبح بذلك واجبة الأداء فورا .
والتزم ألا اتمسك في اي حال من الأحوال بالتقديم المتأخر للسند أو بغياب الاحتجاج لعدم الوفاء في الآجال القانونية
و اعترف ارادیا أن توقيع السندات لأمر المبينة أعلاه لا يترتب عنه تجديد أو استبدال ديني اتجاه شركتكم والتزم كذلك أن اغطي مصاريف إجراءاتكم بمجرد أول طلب من طرفكم. .

تقبلوا سيادة المدير تحيتنا الخالصة

الامضاء

سنـــــد لأمـــــر

سند للمبلغ الأصلي / رقم 01
سند للفوائد / رقم 01

أدرار بتاريخ:

عند تاريخ: سوف ندفع مقابل هذا السند, لأمر البنك الوطني الجزائري مبلغ..... دج ثمانية وستون الف وستمائة وسبعة عشرة دينار وسبعة وخ ..... دج (.....

سنتيم)دين
صاف من جميع الضرائب, الرسوم والأعباء الحالية أ والمستقبلية وهو المبلغ الإجمالي الذي يكون مستحقا بقوة القانون عند تاريخ الاستحقاق
عدا السند لأمر سقى صراحة من الاحتجاج لعدم الوفاء والمكتتب يتنازل عن كل حصانة هيئة قضائية أو تنفيذ يمكنه أن يتمسك بها, السند الحالي صدر تمثيلا لقرض طويل المدى مو
الاتفاقية رقم /2016 المؤرخة في..... مع البنك الوطني الجزائري وموضوعها مؤسسة .....

المكتتب: ..... حساب رقم:.....
النشاط : .....
العنوان .....

التوطين: البنك الوطني الجزائري
وكالة : ادرار 250
العنوان : ساحة الشهداء الكبرى أدرار

التوقيع

.....

الفهرس

الفهرس

العنـــــــــــــوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة الاختصارات والرموز	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية	**04**
تمهيد	**05**
المبحث الأول: أساسيات حول التمويل البنكي والمشاريع الاستثمارية	**06**
المطلب الأول: التمويل البنكي	**06**
الفرع الأول: تعريف التمويل البنكي	**06**
الفرع الثاني: أنواع التمويل البنكي	**07**
الفرع الثالث: محددات وأسس التمويل البنكي	**10**
المطلب الثاني: المشاريع الاستثمارية	**11**
الفرع الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية	**11**
الفرع الثاني: أهداف وأنواع المشاريع الاستثمارية	**12**
الفرع الثالث: مراحل المشروع الاستثماري	**13**
المطلب الثالث: العلاقة بين التمويل البنكي والمشاريع الاستثمارية	**15**
المبحث الثاني: الأبحاث والدراسات السابقة	**17**
المطلب الأول: الدراسات السابقة	**17**
المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	**20**
خلاصة الفصل الأول	**21**

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	**22**
تمهيد	**23**
المبحث الأول: نظرة عامة حول البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار 250	**24**
المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار 250	**24**
المطلب الثاني: أهداف البنك وهيكله التنظيمي	**24**
الفرع الأول: أهداف البنك	**24**
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي	**25**
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	**28**
المطلب الأول: بيانات الدراسة	**28**
المطلب الثاني: إجراءات منح قرض استثماري	**30**
الفرع الأول: خطوات منح التمويل بوكالة أدرار 250	**30**
الفرع الثاني: الضمانات المقبولة وكيفية تقدير الإمكانيات المالية للعميل واحتساب الفوائد	**32**
الفرع الثالث: تحصيل ومتابعة القرض	**34**
المطلب الثالث: دراسة حالة مشروع استثماري ممول من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة أدرار 250	**35**
خلاصة الفصل الثاني	**48**
الخاتمة	**50**
قائمة المراجع	**53**
قائمة الملاحق	**56**
الفهرس	**67**